

دراسة وثائقية بشأن الجيش العامل بالسودان

في أوخر عهد الخديوي إسماعيل ١٨٧٢-١٨٧٧

الدكتور جميل عيسى

مقدمة :

تدور هذه الوثائق (١) حول موضوع رئيسي هو الجيش العامل في السودان خلال الاعوام من ١٨٧٢ - ١٨٧٧ من عهد الخديوي اسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٦٩ أي خلال الفترة التي جاءت عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ والتي تفرغت من بعدها مصر لتحقيق بعض الاتجاهات التي سيطرت على الخديوي ، مثل مقاومة تجارة الرقيق والكشف عن منابع النيل وخفايا افريقية (٢) ، مما أدى الى امتداد حدود مصر نحو البحيرات الاستوائية ووسط افريقية ، ونحو ساحل البحر الاحمر وشرق افريقية ومما أدى الى تكوين ما عرف بالامبراطورية المصرية .

تعرض هذه الوثائق أحوال الجيش العامل بالسودان بصراحة تامة وتكشف عن الميوب كما تقترح وسائل العلاج . يلاحظ خلال دراستها انه لم تتخللها ادنى محاولة لاعطاء صورة زاهية لهذا الجيش أو مخالفة لواقعه وحقيقة حاله بما فيها من هنات أو مأخذ ، فالامور تعرض ببساطة تامة وبموضوعية كاملة لا تأويل فيها ولا تهويل والعلاج الذي يتخذ او يقترح يذكر بصورة واقعية ومن ما جاء بتقرير عثمان رفقي (٣) اذ يستخدم على سبيل المثال خلال عرضه ذلك ما جاء بتقرير عثمان رفقي (٣) اذ يستخدم على سبيل المثال خلال عرضه للاجراءات التي اتبعت عبارة مثل (٠٠٠ كل هذا قد اثر تأثيرا ناجما في تعديل المساوىء) ولم يقل ، وتقريره مرفوع الى الخديوي الذي بيده الرفع والفصل ، ٠٠٠ كل هذا أدى الى انتهاء المساوىء . ، ويقول في موقع آخر (٠٠٠ فالامل قوي في أن يمنع أن شاء الله تدخل المديرين والاطباء في هذا الامر منعا باتا .) ولم يقل (ومنعنا تدخل المديرين) الى غير ذلك مما ورد في هذه الوثائق مما يرفع من قدرها علميا وتاريخيا .

أحدى هذه الوثائق رقم (١) صادرة عن ديوان الجهادية الذي عرف فيما بعد بوزارة الحربية . الوثيقتين الثانية والثالثة صادرتين عن المعية السنية

أي عن الخديوي مباشرة استنادا الى ارادته أو رغبته . أما (الرابعة) فصاورة
عن ديوان المالية - وزارة المالية فيما بعد، وبتوقيع رئيسه اسماعيل صديق باشا
الذي لعب دورا كبيرا وهاما في الشؤون المالية خلال عهد الخديوي اسماعيل
وان ساءت نهايته . والوثيقة الخامسة صادرة عن عثمان رفقي الذي اصبح
فيما بعد وزيرا للحربية .

وقد حاولنا تحقيق هذه الوثائق وشرح بعض ما غمض في أسلوبها العامي
الذي نقلناه طبقا لأصله بما فيه من اخطاء في اللغة والتعبير بمقياس عصرنا
لا بمقياس ذلك العصر . أن معظم مكاتبات تلك الفترة وتقاريرها كتبت اصلا
باللغة التركية التي غلب استخدامها في بلاط الخديوي - المعية السنية - وبين
ارستقراطية ذلك العهد التي كانت تتولى رئاسة الدواوين وأهم مناصب الدولة .
وجرت العادة بأن تترجم بعد ذلك الى العربية حتى يتفهمها العاملون في
المستويات التالية ويستطيعون تنفيذها . وتمرضنا أيضا لاهم الاحداث المصاحبة
وربما أطلنا في دراسة بعض الشخصيات التي أشارت اليها التقارير في محاولة
لاعطاء صورة عن العصر ونوعية القائمين بالعمل فيه .

كشفت هذه الوثائق الى حد لا بأس به عن جانب من مجرى الاحوال
بالسودان وجيشها وأكدت بعض ما سبق الاستناد فيه الى مجرد روايات للرحالة
والمعاصرين . ولعلنا خرجنا منها بدراسة عن :

اولا - تشكيل الفرق السودانية بالسودان وكيفية تجنيدها .

ثانيا - نوعية الاعمال العسكرية وغير العسكرية التي كانت تكلف بها .

ثالثا - المشاكل التي صاحبت تجنيد السودانيين وما بذل من محاولات
للعلاج .

وتيسيرا للقارئ قسمنا كل وثيقة الى عدة فقرات وتوضيحا للدراسة
زودناها ببعض الهوامش .

محمد علي والسودانيون في الجيش :

كان من بين اهداف محمد علي عندما قرر فتح السودان الافادة من العناصر
السودانية بتجنيدها في الجيش المصري الذي أزمع رفع قوته (٤) . وقد أنشأ
المسكرات في أسنا وأسوان لتدريب السود . وأمر بأن يختار ضباطهم من
بين المماليك الشبان . الا أن هذه المحاولة لم يصحبها من التوفيق كثير أو قليل

فقد عاد ابنه اسماعيل من السودان ولم يأت بأكثر من ٤٧٧ زنجيا ممن يصلحون للجندرية (٥) ثم أن الاجواء المناخية في مصر لم تلائمهم بالاضافة الى أن حنينهم لمسقط رأسهم اطاح بحياة الكثيرين منهم . ومن ثم تحول محمد علي ابتداء من عام ١٨٢٤ الى تجنيد المصريين وأستخدامهم في العمليات العسكرية . وأن أفاد من الزنوج السودانيين الذين دربهم فأعادهم الى السودان ذاته كفرق نظامية أطلق عليها اسم الجهادية ، وبذا شملت القوة العسكرية بالسودان فئتين هم الجهادية النظاميين من السودانيين وخاصة القادمين من اطرافه الجنوبية والشرقية والشائقية القادمين من شمال السودان وهؤلاء عملوا تحت قيادة زعمائهم كفرسان غير نظاميين (٦) .

أن انتشار الامن والسلام في بلاد السودان كنتيجة حتمية لانشاء حكومة مركزية قوية في الخرطوم ومحاولات المصريين التوغل في جهات النيل الاعلى منذ حملات سليم قبودان (٧) قد أعان على فتح قلب القارة للمستكشفين وأدى بالتالي الى ازدهار تجارة الرقيق فسيطر تجار الرقيق ، من دون الدولة ، الى حد كبير على الجهات النائية في بحر الغزال وبحر الجبل قبل نهاية عصر سعيد (١٨٦٣) . (٨)

اسماعيل والسودانيون في الجيش :

واذ تولى اسماعيل الخديوية وضمت مصر خطة جنادة ابتداء من عام ١٨٦٥ للقضاء على تجارة الرقيق بالسيطرة الفعلية لا الاسمية فقط - على هذه الاطراف التي يجلب منها الرقيق أو يصدر عن طريقها ، (٩) الا وهي بحر الغزال وبحر الجبل في اتجاه منابع النيل جنوبا ، ودارفور غربا ، وساحل البحر الاحمر شرقا حتى اطراف بلاد الصومال .

أن الوسيلة الحتمية لتحقيق هذا الامتداد ثم لتأمين إدارته لم تكن الا الاستعانة بقوة عسكرية مناسبة .

وهذا يذعونا الى فحص الوثائق الملحقه ودراسة ما تعرضت له من نقاط تتعلق بالقوة العسكرية وشؤونها في السودان . وهذه الدراسة قد تعيننا على الخروج ببعض المفاهيم عن :

اولا : كيفية تشكيل القوة العاملة بالفرق السودانية واسلوب تجنيدها :

وفي هذا المجال يبدو استمرار الاعتماد على مصر في امداد الفرق السودانية بالضباط وصف الضباط . وليس أدل على ذلك من المكاتبة الصادرة من العمية السنية ، أي من الخديوي الى مدير قبلي السودان في منتصف

عام ١٨٧٣ وجاء بها « ٠٠٠ » فقد صدرت ارادتنا الى ناظر الجهادية - أي الى وزير الحربية - بأن يرسل الى طرفكم الضباط وصف الضباط اللازمين لها « ٠٠٠ » وذلك بمناسبة إصدار أمر بتشكيل فرقة سودانية جديدة بالسودان « (١٠) »

أما عن الجنود فإن جميعهم كما يبدو كان يتحقق بعدة أساليب : -
الاسلوب الاول - هو تكليف بعض الامراء أي الشيوخ المحليين ونظار الاقسام بجمع الفتيان (المرد) اللازمين للفرق السودانية نظير مكافآت معينة تعطى لأولئك الشيوخ بلغت اذ ذاك ٨٠٠ قرش أو أربعين ريالاً فرنسياً عن كل أمرد يأتيون به بشرط أن لا يقل سنه عن ١٨ عاماً ولا يزيد عن ٢٥ عاماً وبشرط أن يكونوا من الشبان السليمي البنية « (١١) »

أن اعتماد مصر على الشيوخ المحليين ونظار الاقسام في جمع الفتيان اللازمين للجنودية في الفرق السودانية دليل ما بعده من دليل على براءة ساحتها مما أتهمت به من جمع الرقيق لاستخدامه في الجيش لانه لو صح ذلك لما احتاجت الى تكليف الشيوخ والى دفع المكافآت . والاقترب الى التصور انها بهذا الاجراء قد فرضت تجنيداً عسكرياً اجبارياً على الشبان الصالحين في جميع البلاد السودانية التابعة لها . ولا غرابة في أن تتبع هذا الاجراء في السودان أسوة بما أتبعته في مصر ذاتها . وأما ما يجلبه الشيوخ من شبان فإنه يتم تدريبهم ويصبحون جنوداً نظاميين يترقون في سلك الجيش ويتزوجون ويعيشون أحراراً .

أما المبلغ الذي يقدم لأولئك الشيوخ عن كل أمرد أو كل شاب يأتيون به فهو كما يبدو لنا نوع من المكافأة التي تقدم لهم مقابل الخدمة التي يقومون بها للحكومة ومقابل ما يبذلونه من جهد في حصر الشبان الصالحين للخدمة العسكرية من العشائر المختلفة .

الاسلوب الثاني - في جميع الجنود هو قبول انضمام المتطوعين للدخول في العسكرية مقابل صرف انعامية خاصة لهم « (١٢) » .

ويبدو أن عدد المتطوعين لم يكن قليلاً والا لما أفرد التقرير بنداً خاصاً بهم ولما صدر نطق عال من الخديوي - أي قرار على أعلى المستويات بشأنهم . أن التحاق متطوعين - من تلقاء أنفسهم - من السودانيين - بجيش السودان دليل على أن العمل العسكري رغم ما فيه من أعباء وما يتخلله من مخاطر كان فيه أيضاً من الميزات الادبية والمادية ما جعل البعض يرغبون فيه

من تلقاها أنفسهم • ولعل الهبة التي كان ينالها المتطوع فور التحاقه بالجندية كانت من بين تلك الميزات •

الاسلوب الثالث - في تجميع الجنود أسلوب فريد في بابه غريب في نوعه فقد جرى أحيانا استخدام أرباب الجنايات، في عسكرية السودان، كما هو واضح من الوثيقة المرفقة • (١٣) ولعل أغرب ما فيها أن حكمدار السودان هو الذي طلب أمداً بهذه النوعية لاستخدامهم في القوة العسكرية • فهو أمر يخالف للوهلة الأولى المنطق السليم • ولكن لا بد من وجود اعتبارات خاصة لها تقديرها لدى حكمدار السودان دفعته الى هذا الطلب الذي يبدو لنا غريباً لعل منها أن لمثل هؤلاء خبرة أو معرفة سابقة باستخدام السلاح بعكس من يجيئون من انحاء السودان ممن لم يسبق لهم خبرة بهذه الامور بدليل ما جاء في أحد المكاتبات من « أن اورطتين من آلاي السودان الاول المقيم بالخرطوم جميع عساكرهما مستجدون لا يعرفون استعمال السلاح » (١٤) ولعل منها أيضاً أن لهم علماً باللغة العربية - بعكس المستجدون من السودانيين وبعضهم من الجنوب أو من أطراف السودان الشرقي ممن ليس لهم أمام كاف بالعربية الامر الذي يشكل صعوبة خلال التدريب العسكري (١٥) •

أن استخدام أرباب الجنايات في الجندية لم يكن شيئاً مستغرباً في ذلك الحين فأحدى المكاتبات الصادرة عن ادارة الجهادية والموجهة الى مدير عموم قبلي السودان بشأن الشروع في تكوين اورطة جديدة سميت اورطة الشغالة يرد فيها تساؤل - يبدو طبيعياً أو عادياً - عما اذا كان عساكر هذه الاورطة شبانا أم شيوخا وهل هم من مقترفي الجرائم أم لا ! مما يدل على ان ذلك كان شيئاً كثير الحدوث أو متعارفاً عليه ومقبولاً بمقياس ذلك العصر (١٦) •

وأخيراً يقترح عثمان رفقي في تقريره المرفوع للخديوي اسماعيل من السودان تجنيد العبيد الذين سبق لهم العمل لدى السودانيين اذا لاؤوا بالهرب والتجأوا للحكومة فراراً من كثرة الاشغال وخلاصاً مما يعانون من اذلال • وهو يرى أنه باتباع ذلك لن يحتاج السودان الى عسكر من الخارج وتتخلص مصر من صرف كل هذا المبلغ الذي يقال له مكافأة • هذا بالاضافة الى أن الافراد القادمين من هذه النوعية لن يكونوا سذج أي لن يكونوا على الفطرة ، « ويكونون على معرفة باللغة » ، والمقصود هنا العربية ، فبعضهم اصلاً من الشلك أو الدنكا أو من فازوغلى ممن لم تكن لغتهم هي العربية وانما تعلموها خلال عملهم في بيوتات السودانيين ، « وآلفة للجو والاقليم » باعتبار أنهم اعتادوا على مناخ السودان والمقصود هنا الجزء الشمالي منه حيث العاصمة

ومركز الادارة التي يتدربون فيها ويتركزون الى حد كبير . ويرى عثمان رفقي
أن هذه الالة تقلل من تعرضهم للأمراض ومن احتمالات فرارهم وهروبهم .
وخاصة أنهم يستطيعون بما لديهم من إمكانات سابقة استيعاب ما يلقتون من
دروس وما يدربون عليه من تمرينات عسكرية (١٧) .

ويلخص التقرير حسنات هذا الاقتراح في حصول مصر على جند من
أحسن طراز دون نفقات وتخلص الرقيق من السذل والبلاء وأضطراب
السودانيين ، وقد تجردوا من الرقيق ، الى النشاط والعمل بدلا من حياة
الخمول التي ستفقدتهم خبراتهم في الصناعة والتجارة (١٨) .

وقد يتساءل البعض عن مدى وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ .
أن نعوم شقير الذي عاصر جميع هذه الاحداث وصاحب المرجع الكبير
(تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته) يذكر أن « غوردون حصر
كثيرا من الارقاء من أيدي أسيادهم ، لاسيما بعد نشر المعاهدة التي عقدت بين
اسماعيل باشا والدولة الانجليزية سنة ١٨٧٧ ، بل لما رأى الارقاء حريتهم
في أيديهم صاروا يتركون أسيادهم لأقل سبب وبلا سبب » (١٩) .
أن هذه الفقرة تستجيب للجانب الاول من اقتراح عثمان رفقي فالرقيق
قد تحرر والحكومة لا ترغبهم على العودة الى بيوت أسيادهم . ولكن بقي الجانب
الثاني من الاقتراح بلا اجابة شافية فهل التجأ هؤلاء الرقيق للحكومة وهل جندوا
في الفرق السودانية بها أم عادوا الى مواطنهم الاصلية ؟ أن الفموض يكتنف
هذا الجانب حتى الآن وقد تكشف عنه دراسات تالية وان بدأ لنا ان غوردون لم
يحاول تعزيز القوة العاملة بجيش السودان وخاصة أن مصر في أواخر عهد
اسماعيل كانت تعاني من أزمة مالية حادة . الا أن المؤرخ هولت أشار في كتابه
ص ٥٩ الى أن عبد القادر باشا حلمي حاكم السودان (في اوائل عهد توفيق)
كون فرقتين من رقيق اعتقه سادتهم .

ثانيا : نوعية الاعمال التي كانت تكلف بها الفرق السودانية :

يبدو أن جانبا من الفرق العسكرية بالسودان استخدم بعض الوقت في
«التحصيلات» أي في جمع الضرائب . ومن خلال إحدى المكتبات يتضح انه من
بين رجال اورطتين أو فرقتين والاورطة تعدادها ثمانمائة جندي في العادة عمل
نحو مائة وعشرون في جمع الضرائب بجهة النيل الابيض أي بجهة الجنوب .
وهؤلاء كما جرت الامور في ذلك الحين لا يمودون من مهمتهم غالبا قبل ثلاث أو
أربع سنوات . كما عمل جانب آخر في أعمال لا تتصف بالمسكرية البحتة ومن
واقع نفس المكتبة نجد أن سبعة وخمسين جنديا عملوا في نقل المواد اللازمة

لبناء الثكنات أو المعسكرات وهي عادة من الطين والقش والخشب . كما نجد أن ستة وستون عملوا في حراسة مخازن الاسلحة والذخيرة وتخصص البعض في خدمة الضباط والبعض الآخر في الامور المتعلقة بتوزيع الرواتب المينية . وهذا بخلاف من ساهم في مساعدة امناء البلوكات . وهناك أكثر من سبعمائة جندي وزعوا على جهات مختلفة في مهمات أو مأموريات متنوعة (٢٠) .

ولا نستطيع القول بأن الاعباء التي اشرفنا اليها والتي حمل بها جنود هذه الفرق أو بعضهم كانت اخف ثقلا عن الواجبات العسكرية فقيام الجنود بها لم يكن اذن وسيلة للتهرب من واجباتهم الاصلية وهي التدريب العسكري . ولعل الامر حتمته الظروف لقلّة خبرة السكان الوطنيين بمعظم تلك الاعمال المستحدثة أو لعدم اقبالهم عليها ومن ثم عدم امكان الركون اليهم في القيام بها .

ولكن ادارة الجهادية بمصر - والتي عرفت فيما بعد بوزارة الحربية - لم تستطع أن تأخذ موقفا سلبيا ازاء ما حدث من مخالفات للواجب العسكري ومن بينها استخدام اعداد كبيرة في مهمات غير عسكرية ولكنها لم تحاول الغاء هذه المهمات بأمر قاطع بل اكتفت بتبيان الكيفية التي يمكن بها اختصار تلك الاعداد الى ما هو أقل من الربع . ونبهت القيادة العامة في مصر خلال تلك المكاتبة الى أهمية تدريب الجند بصفة مستمرة على الاعمال العسكرية حتى لا يختل النظام فكلمة جندي انما ترمز لاداء الواجب واحترام النظام « ٠٠ ان اجراء التدريب العسكري يوميا واعتياد النظام يؤدي حتما الى تكوين قوة عسكرية طيبة وعدم مراعاة ذلك يؤدي الى انعدام تلك القوة ٠٠٠ » (٢١)

أن عثمان رفقي في تقريره المرفوع الى الخديوي بتاريخ ١٨٧٢/١٢/٢١ يضع النقاط فوق الحروف ويكشف مصر بالحقيقة والواقع . ثم يقترح اسلوبا يتصف بالاعتدال يحاول به التوفيق بين رغبة مصر وادارة الجهادية بها في تفرغ الجند للحياة العسكرية والتدريبات اليومية العسكرية وبين ما جرى عليه العرف في السودان وتطلبته الضرورة من استخدام بعض رجال الفرق العسكرية في اعمال جانبية . ونجح عثمان رفقي كما يبدو ، في اقناع حكامدار السودان ، وهو في تلك الآونة غوردون باشا ، بكل ما ارتآه من سبل اصلاح العسكري مما يضع الى حد كبير نهاية للمخالفات السابقة التي عانت منها مصر وحكمادارية السودان على مدى السنوات الخمس السابقة ١٨٧٢ - ١٨٧٧ أن لم يكن أكثر من ذلك .

وينام عليه أمر حكامدار السودان بايقاف ما كان جاريا « من تشييت العساكر هنا وهناك لجباية الاموال » ثم يستدرك عثمان رفقي فيشير الى انه

لما كانت العادة قد جرت من قديم الزمان الى تكليف القوة العسكرية بجمع الضرائب وتنفيذ طلبات الحكومة ولما كان من الصعب ابطال هذا الاسلوب فوراً فان الحل المنطقي وان وصفه بأنه مؤقت هو تكليف ثلث الجند أو ثلث القوة العسكرية فقط بتحصيل الضرائب وجباية الاموال على أن يتفرغ الثلثان للتدريب العسكري بحيث يكونون دائماً ، على أهبة الاستعداد .

وبالنسبة لتغيب الجند سنوات عديدة من أجل تحصيل الضرائب فقد رأى الا يتجاوز تغيبهم في مثل تلك المهمات ثلاثة أشهر بدءاً من اليوم الذين يخرجون فيه للتحصيل (٢٢) .

ويشير عثمان رفقي الى ان هذه الحلول انما هي حلول مرحلية أي مؤقتة . أما الحل النهائي المرموق مما يتفق كما يبدو مع طموحات مصر والمسؤولين فيها فهو منع ارسال المساكر النظاميين للجباية والتحصيل خلال مدة أقصاها عامين من ذلك التاريخ . (٢٣)

ثالثاً : مشاكل القوة العسكرية بالسودان وعلاجها :

لعل من أهم المشاكل التي انعكس أثرها السئ على القوة العسكرية بالسودان هو ما ترتب على تطبيق القوانين الجاري العمل بها في مصر تطبيقاً حرفياً على مجريات الامور بالسودان دون اعتبار لاختلاف الاحوال بينهما .

ومن ذلك ما أشار اليه حكمدار السودان عام ١٨٧٦ عن المتاعب الروتينية التي يتعرض لها الجند في صرف رواتبهم عندما يكلفون بالاشتراك في تحصيل الاموال الاميرية والضرائب فيضطرون لمغادرة مراكز عملهم الاصلية لفترة قد تمتد لشهرين أو ثلاثة على حد قوله - أو لثلاثة أعوام وربما أكثر وفقاً لما جاء في تقارير أخرى - اذ انهم اسوة بالمصريين والقانون المطبق على العاملين المصريين جرت العادة على الا يصرفوا من التعمينات المستحقة لهم ، قبل ان يغادروا مقر عملهم الاصلى من أجل مهمة من المهمات الا تلك التي تختص بالشهر الذي يخرجون فيه الى مهمتهم ويسقط حقهم في صرف تعيينات الشهور التالية اذا تعذر عليهم صرفها قبل نهاية كل شهر منها دون اعتبار لمذرمهم الشرعي الا وهو تغيبهم في مهمة رسمية بعيداً عن مقر عملهم . وخلاصة الامر على حد قول الحكمدار وما نقلته عنه وزارة المالية من « . . . ان المقيم بمحله يمتاز على من يعاني مشقات السفر والاعتاب في خدمة الميري » .

... أن المشكلة لم تقتصر على أن الجندي الذي يبقى في مركز عمله ينال امتيازاً عن ذلك الذي يغادره متحملاً لكثير من المشاق فقط بل أن المشكلة الاله كانت

كيف يعيش الجندي الذي يخرج في مهمة بعيدا عن مقر عمله شهورا أو سنوات دون أن يصرف له ما يستحقه من تعيينات ؟ وفيما اذا كان مضطرا للانحراف ؟ .
ربما للحصول على ما يسد رمقه بأسلوب غير شرعي !!

لقد سارعت المالية بمجرد علمها بهذا الوضع الذي لا يتصف بالسلامة بأصدار قرارها بالسماح لهؤلاء الجنود بصرف تعييناتهم، بمقتضى كشف يبين به مستحقاتهم، من أماكن تواجدهم اذا كان بها مخازن حكومية، فإذا لم يكن لا يسقط حقهم بل يحفظ لهم لحين عودتهم . وهكذا أصبح ممكنا للقوة العسكرية أن تمارس عملها بنزاهة ولم يعد هناك من مبرر للانحراف (٢٤) .

ومن المشاكل الهامة ايضا انعكس أثرها على القوة العسكرية بالسودان تلك التي نجمت عن المركزية الشديدة التي صاحبت الحكم المصري للسودان فمعظم القرارات لا تعد نافذة الا اذا اعتمدتها مصر بعد موافقة حكمدار السودان عليها ولبعد المسافات وبطء وسائل الاتصال في ذلك الحين كانت القرارات التي يصدرها حكمدار السودان لا تعد نافذة قبل شهور عديدة من تاريخ اصدارها مما ترتب عليه اضرار كثيرة .

ومن المشاكل أيضا أن الاستحكامات العسكرية ومخازن السلاح والذخيرة والثكنات الخاصة بالجنود كثيرا ما كانت تتعرض للتلف بل والانهيار بفعل امطار السودان الغزيرة مما يستلزم حتميا ترميمها وتقويتها سواء قبل موسم الامطار أو خلاله . ولما كان ذلك يحتاج الى موافقة مصر بعد حكمدار السودان مما يطول أمره فتعظم الخسائر والتلفيات فقد طلب حكمدار السودان منه حق التصرف النهائي في مثل هذه الامور دون الرجوع الى مصر . وجاء قرار المالية اذ ذاك محققا لطلبه المنطقي . وذلك بالاستجابة التامة لرأيه بأحالة مثل هذه الشؤون لحكمدار السودان مباشرة لاصدار ما يراه بشأنها الا في حالة واحدة وهي حالة الانشاءات الجديدة فهذه تؤخذ عليها موافقة مصر حيث لا عجلة في امرها (٢٥) .

ومن المشاكل التي تعرض لها الوثائق الملحقة مما ترك بصماته على الفرق السودانية تلك المتعلقة بالنزاهة والامانة . اذ يبدو ان بعض المسؤولين في السودان لم تتوفر لديه مثل هذه الصفات الطيبة .

وقد كشف القناع عن هذا الانحراف عندما تقرر استكمال جنود الاورطتين الموجودتين بكردفان وأعداد اورطة جديدة تخصص لسنار حيث كلف

مسئولان هما رفعة الله بك احد امراء كردفان وعبد الهادي آغا ناظر القسم (٢٦) بجمع الف وخمسمائة من الفتيان ، على أن يمنحا مكافأة مقابل ذلك بواقع ثمانمائة قرش عن كل فرد . وقد اشترطت حكومة السودان أن يكون اولئك الفتيان في سن يتراوح بين ١٨ - ٢٥ عاما وأن يتصفوا بسلامة البنية .

وسرعان ما قدم الشيخان ١٢٥٠ شابا لا تنطبق على معظمهم هذه المواصفات وحصلوا بأسلوب ما على موافقة طبيب المديرية ومديرها لقبولهم بالعسكرية واضطر الضباط لامتلاء هؤلاء الرجال برغم ما تبينوه في معظمهم من وهن واعتلال وذلك لمجزهم عن معارضة رؤسائهم او الوقوف في وجههم . وقد ذكر عثمان رفقي انه اضطلع خلال وجوده بالخرطوم على سجلات الفرقة الجديدة التي تقرر ارسالها الى شرق السودان وسنار فوجد انها تألفت اصلا من ٧٣٦ جنديا هبط تعدادهم في خلال ثلاثة أشهر أو أربعة الى ٢٩٠ فقط . ولما سئل الضباط عن هذا الشأن عللوه بأن هؤلاء الجند كانوا اصلا معتلين ضامري الاجسام عند ورودهم وأنهم كانوا على الفطرة وجهلام بل أن احدهم كان فاقدا للبصر (٢٧) .

وقد رأي التقرير أن يعالج الامر بالشدة فيحقق مع المسؤولين وينزل بهم العقاب الصارم . أما عن علاج هذا الانحراف على المدى البعيد فيكون بتكليف الضباط العسكريين باعتبارهم الجهة التي تتحمل مسؤولية التدريب « بفرز الرجال بدلا من الاطباء والمديرين » . وفي ذات الوقت رأى أن المكافأة التي خصصت عن كل فرد يتم تمبثته لحساب الفرق العسكرية زهيدة وغير مجزية .

ويقترح عثمان رفقي في نهاية تقريره مشروعا يتصف بكثير من الجراءة والابداع الا وهو الاستعانة بالارقاء الذين يعملون في خدمة ارباب البيوت السودانية اذا رغبوا في التخلص مما ينالهم هناك من اذلال (٢٨) .

مراجع

- ١- ابراهيم فوزي باشا - السودان بين يدي غوردون وكتشنر - القاهرة ١٣١٩ هـ
- ٢- اسماعيل سرهنك باشا - حقائق الاخبار عن دول البحار - القاهرة ١٨٩٤ م
- ٣- آلان مورهد - النيل الابيض - ترجمة بدر الدين خليل - القاهرة - دار المعارف ١٩٦٥ م
- ٤- الياس الايوبي - تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا من ١٨٦٣ - ١٨٧٩ جزماء - القاهرة ١٩٢٣
- ٥- أمين سامي باشا - تقويم النيل في عصر اسماعيل باشا ج ٣ - القاهرة ١٩٣٦
- ٦- جميل عبيد - المديرية الاستوائية - القاهرة ١٩٦٨
- ٧- عبد الرحمن الرافعي - الزعيم احمد عرابي - القاهرة ١٩٤٧ .
- ٨- عبد الرحمن الرافعي - عصر اسماعيل ج ١ - القاهرة ١٩٤٨
- ٩- عبد الرحمن زكي - اعلام الجيش والبحرية في مصر اثناء القرن ١٩ - القاهرة ١٩٤٧
- ١٠- د. محمد صبري - الامبراطورية السودانية في القرن ١٩ - القاهرة ١٩٤٨
- ١١- د. محمد فؤاد شكري - مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ - القاهرة ١٩٥٨
- ١٢- د. محمد فؤاد شكري - الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ - القاهرة ١٩٤٧
- ١٣- د. مكي شببكة - السودان في قرن - القاهرة ١٩٦١ .
- ١٤- ميخائيل شاروبيم - الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث - القاهرة ١٩٠٠

- ١٥ - د. نسيم مقار - البكباشي المصري سليم قبوطان - القاهرة ١٩٦٠
- ١٦ - نعم شقير - تاريخ السودان الحديث والقديم - القاهرة ١٩٠٣
- ١٧ - Crabites P. : Ismail — London 1933
- ١٨ - Cromer : Modern Egypt — 1908
- ١٩ - Douin G. : L'Empire Africain. III 1963
- ٢٠ - Encyclopaedia Britannica — 1973
- ٢١ - Hill G.B. : Colonel Gordon — London 1881
- ٢٢ - Hill R. : A Biog. Dict. of the Sudan 1967.
- ٢٣ - Holt P.M. : The Mahdist State — 1958
- ٢٤ - : A Mod. Hist of the Sudan 1963.
- ٢٥ - Rifaat M. : The Awakening of Mod. Egypt. 1947.
- ٢٦ - Sabry M. : L'Empire Egypt. sous Ismail 1933.

الحواشي :

١ - هذه الوثائق وجدت - خلال بحثي - بين محافظ عصر اسماعيل بقصر عابدين التي نقلت في العام الماضي ١٩٧٦ هـ الى محفوظات قلعة محمد علي بجبل المقطم بالقاهرة .

٢ - Holt P.M. : A Modern Hist of the Sudan P. 66

٣ - وثيقة (٥) فقرة ٤ ، فقرة ٦ .

٤ - وصف خسرو باشا لقتل انجلترا الكيفية التي يتم بها استخدام الزنوج في جيش السودان فقال : « ٠٠٠ قد يحدث عصيان من بعض القبائل الزنجية أو تعد من قبيلة على الاخرى وعندئذ تزحف الجنود بالضرورة ٠٠ ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهله ٠٠٠ ومن كان في سن الجندية يدخل في سلكها ولا يعامل معاملة الرق بل يتمتعون بكامل

حريتهم ولا يمنعون التزوج مثل الجنود المجنّدة من الاهلين حسب
اللزوم لسد النقص الموجود في الجنود كما هو الجاري في كل بلد
ويستحقون الرتب حسب النظام العسكري » .

د مكي شبيكة : السودان في قرن ص ٥٠ - ٥١ نقلا عن خطاب
خسرو باشا الى قنصل الانجليز دفتر رقم ١٠ عابدين ص ١٧ بتاريخ
٢٥ محرم ١٢٦٠ هـ .

٥ - د مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٣٠ - ٣١ .

٦ - Holt P.M. : Op. Cit. P. 47.

٧ - د نسيم مقار : البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل
ص ٢٩ ، ٣٣ ، ١١٣ - ١٢٠

٨ - د محمد فؤاد شكري : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل
السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ١٣١ - ١٣٢

٩ - ذكر د م ف شكري في كتابه السابق الذكر ما يدل على توافق قنصل
الدول مع تجار الرقيق وتشجيعهم لتلك التجارة وذلك في النص التالي
(أعدت الحكومة المصرية منذ مارس (آذار) ١٨٦٥ برنامجا مفصلا
يفرض رقابة صارمة على نشاط النخاسين في النيل الابيض .
وهذا البرنامج يطلب معاونة قنصل الدول في الخرطوم
بأن يرفع هؤلاء « حمايتهم » عن تجار الرقيق من العرب والاربيين
والليفانتيين . وأصرت الحكومة المصرية على وجوب رفع هذه (الحماية)
إذا أريد النجاح لاية محاولة للقضاء على تجارة الرقيق في الاقاليم
السودانية وقد لازم تنفيذ هذا البرنامج افتتاح الاقاليم التي ذكرناها
والتي ضمت الى الخديوية في السودان الشرقي والجنوبي والغربي على
السواء » .

محمد فؤاد شكري : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل
السياسية في القرن ال ١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ١٣٢

- ١٠- دفتر المعية السنوية تركي بدون نمرة ص ٧٨ ، مكاتبة رقم ٣٣ في ١٨ ربيع الاول ١٢٩٠ هـ
« انظر ملحق الوثائق المرفق - وثيقة رقم ٢ »
- ١١- محفظة ٥٤ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨ بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٩٤ - (الملحق - وثيقة رقم ٥ فقرة ٥)
- ١٢- دفتر ١٩٤٣ جزء خامس وصادر بقلم ادارة السودان بالمالية - صورة الوثيقة العربية رقم ٣٦ ص ٣٧ في ٢٣ رمضان ١٢٩٣ - (الملحق - وثيقة ٤ فقرة ١٠)
- ١٣- دفتر المعية السنوية تركي بدون نمرة ص ٧٨ مكاتبة ٣٣ في ١٨ ربيع الاول ١٢٩٠ هـ (الملحق وثيقة ٣ فقرة ١)
- ١٤- ترجمة الافادة الصادرة من الجهادية الى مدير عموم قبلي السودان في ١٦ ربيع الاول ١٢٨٩ سجل ٢٨٧١ جهادية ص ١٣٧ ، ١٤٥ رقم ٥١ (الملحق وثيقة رقم «١» فقرة «١»)
- ١٥- محفظة ٥٤ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨ بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٩٤ (الملحق وثيقة رقم ٥ فقرة رقم ٨)
- ١٦- الوثيقة الواردة في الحاشية ١٤ (الملحق وثيقة رقم ١ فقرة ٣)
- ١٧- محفظة ٥٤ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨ بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٩٤ (الملحق وثيقة رقم ٥ فقرة رقم ٨)
- ١٨- كالسابق
- ١٩- نعم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ص ١١٢ والمعاهدة المشار اليها هي تلك التي حرمت الاتجار بالرقيق نهائيا
- ٢٠- ترجمة الافادة الصادرة من الجهادية الى مدير عموم قبلي السودان في ١٦ ربيع الاول عام ١٢٨٩ سجل ٢٨٧١ جهادية ص ١٣٧ ، ١٤٥ رقم ٥١ (الملحق - وثيقة ١ فقرة ١)
- ٢١- ترجمة الافادة الصادرة من الجهادية الى مدير عموم قبلي السودان في ١٦ ربيع الاول عام ١٢٨٩ - سجل ٢٨٧١ جهادية ص ١٣٧ ، ١٤٥ رقم ٥١ (الملحق وثيقة رقم ١ فقرة ٤)

٢٢ - جاء في الوثيقة رقم (٥) فقرة (٩) الواردة بالملحق شرح يوضح سبب تغييب الجند ثلاث أو أربع سنوات خلاصته ما يلي : -

- (١) أن الضرائب في السودان ربطت على القبائل والعشائر لا على الافراد
- (٢) يطالب بالضريبة شيخ القبيلة عن جميع الافراد أو الاعراب التابعين له على أن يتولى هو تحصيلها منهم .
- (٣) تحميل الشيوخ مسئولية التحصيل دعاهم الى اصطحاب جماعات من الجنود خلال هذه العملية لتعزيزهم وزيادة مقدرتهم .
- (٤) ما يصل الى الشيوخ من أموال بمساعدة الجنود المصاحبين لهم يؤدون بعضه للحكومة ويأخذون بعضه الآخر لانفسهم دون وجه حق .
- (٥) الافراد أو المواطنين التابعين لاولئك الشيوخ يجهلون المبلغ السنوي المستحق عليهم وهم دائما عرضة لمطالب لا تنتهي ابدا مهما كثر مقدار ما يقدمونه .
- (٦) هذا يضطرهم في النهاية الى هجر قراهم والالتجاء الى شيوخ آخرين في أماكن أو قرى متطرفة هربا من تقديم الاموال .
- (٧) الشيوخ الجدد يرحبون بهم لانهم يفرضون عليهم مقدارا من الضريبة يأخذونه لانفسهم .
- (٨) الاموال التي كانت مفروضة على هؤلاء الهاربين من قراهم الاصلية تضاف على الباقين في تلك القرى مما يضطر هؤلاء ايضا الى هجر تلك القرى بعد حين والالتجاء الى سواها .
- (٩) المحصلين من الجند عندما يجدون أن قرى بأكملها قد خوت عن عروشها يضطرون الى اقتفاء أثر الهاربين من حلة الى أخرى حتى اذا عثروا على الهاربين جمعوا منهم الاموال بالقوة .
- (١٠) هكذا ينفق الجنود سنوات متتالية في التنقل والترحال في أعقاب (الاعراب) أي الافراد المواطنين لارغامهم على سداد ما يستحق عليهم من أموال وما هو أكثر مما يستحق عليهم .
- (١١) كثيرا ما يعود الجند دون تحصيل شيء يذكر وذلك لان الهاربين يسبقونهم في هجر القرى والالتجاء الى اخرى اكثر تطرفا . أو

يحصلون على بعض الاموال ويخفون أمرها بالتواطؤ فيما بينهم
وبين شيوخ القبائل أو العشائر .

٢٣ - محفظة رقم ٥٤ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨ بتاريخ
١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ هـ - (انظر الملحق - وثيقة رقم ٥
فقرة ٢ ، ٣) .

٢٤ - دفتر ١٩٤٣ جزء خامس وصادر بقلم ادارة السودان بالمالية - صورة
الوثيقة العربية رقم ٣٦ ص ٣٧ في ٢٣ رمضان ١٢٩٣ (الملحق - وثيقة
رقم ٤ فقرة ٤ ، ٥) .

٢٥ - الوثيقة السابقة الذكر فقرة رقم ٨ ، ٩ .

٢٦ - انظر الملحق حاشية رقم ٩٦ .

٢٧ - جاء في ختام تقرير عثمان رفقي كشف يحوي ما وصل اليه حال الفرقة
المنشأة حديثا ، بعد خمسة أشهر ونصف من تاريخ انشائها . يتضح من
هذا الكشف أن تعداد الفرقة هبط من ٧٣٦ فردا الى ١٩٥ فقط أي الى
ما هو أقل من الربع . ويتضح ايضا من الكشف المنقول من واقع سجلات
الفرق العسكرية بالخرطوم ان سبب النقص هو أحالة ٤٧ الى المستشفى
وتسريح ٥٣ فردا لصغرهم وهزالهم ، وهروب ١٤ . وكل هذا يبدو
ممكنا بمقياس ذلك العصر . ولكن الامر الذي نقف امامه مشدوهين هو
ما جاء في تلك السجلات عن وفاة ٤٢٧ فردا كأحد اسباب نقص الفرقة .
وهذا الرقم يمثل أكثر من نصف تعداد الفرقة . فهل انتقل الرجال
من أوطانهم الاصلية وحتينهم اليها هو سبب البلاء ؟ ام ان تكدهم داخل
الثكنات أدى الى انتشار أمراض وبائية بينهم ؟ ام ان جانبا من هذا
الرقم الذي سجل على أنه وفيات لم يصل اصلا وتخلص المسؤولون عن ذلك
من الحرج والعقاب بتسجيلهم (وفيات) ؟ حقا لقد فقدت بعثة صمويل
بيكر للمديرية الاستوائية ٤٠٢ فردا عن طريق الوفاة والهروب والموت من
بين ٢٣٦٥ ومع ذلك فان هناك فرقا شاسعا بين النسبتين .

جميل عبيد : المديرية الاستوائية ص ٣٧ .

انظر الملحق وثيقة رقم ٥ فقرة رقم ١٠

٢٨ - محفظة ٥٤ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨ بتاريخ ١٥ ذي
الحجة ١٢٩٤ - انظر الملحق وثيقة رقم ٥ الفقرات رقم ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

ملحق الوثائق

الوثيقة رقم (١)

ترجمه (١) الافادة الصادرة من الجهادية (٢) الى مدير عموم قبلي السودان (٣) بتاريخ ١٦ ربيع الاول عام ١٢٨٩ هـ (٤) ، سجل ٢٨٧١ جهادية ص ١٣٧ ، ١٤٥ رقم ٥١ .

فقرة

١ لقد فهم من الكشف اليومي العام - لتعداد العساكر - الوارد اخيرا طلي افادة حضرة صاحب السعادة الباشا لواء الآلايين الاول والثاني البيادة (٥) السوداني ، أن أورطتين (٦) من الآي السودان الاول المقيم بالخرطوم يدربون على تعليم ضرب النار وغيره من التمرينات العسكرية وأن ١٢٠ نفرا من الاورطتين يستخدمون في التحصيلات بجهة النيل الابيض، ٥٧ في جلب الزبله والقش والاششاب اللازمة لعمارة القشلاق (٧) ، ٦٦ من خفارة (٨) الجبه خانات (٩) ، كما ان ١٤ نفرا مخصصون للمراسلة لدى الضباط ، ١٦ بوكالة الخرج (١٠) ، ١٦ بمساعدة امناء البلوكات ، وهكذا (١١) بلغ عدد الموزعين على الجهات المتفرقة ٧٠٠ عسكري ونيف وهم ليسوا تحت السلاح بل ذكروا في خانة المأمورية . وفهم ايضا من الكشف المذكور أن عدد عساكر الاورطتين ينقص ٤٠٠ نفر وأنه لم تصرف الاسلحة والمهمات الحربية لاورطة الشغالة (١٢) التي انشئت بأمر من المديرية .

٢ واذا كان الامر كما جاء في الكشف فما هو السبب في استخدام هذا العدد الكبير من العساكر في التحصيلات بالرغم من عدم ميسر الحاجة اليه . وأما لوازم عمارة القشلاق فيمكن جلبها بطلبه بمعنى أنهم ينهونها في يومها ويشغلون في الغد بالتمرينات وما كان كذلك بعد طلبه (١٣) . وليس هناك حاجة ايضا الى العدد المذكور من المراسلة لدى الضباط فيكتفى بوجود ضابط صف منوب عند كل من الباشا اللواء والميرآلي والبكباشي المنوب ، وكذلك يعين لخفارة الجبه خانات عدد كاف اذا كانت في غرفة واحدة - والباقي يدرب . وأما الـ ١٦ نفرا الموجودين في وكالة الخرج فلما كانوا من الاورطتين كلتيهما فجريا على الاصول المتبعة هنا يعين في كل من

وكالة الخرج لهما ملازم واحد ومعه انباشى ونفر آخر حتى أنه اذا حفظت التميمينات في غرفة الخرج وسلم مفتاحها الى الملازم ووجد معه نفر واحد فيكتفى بنصب خفير واحد من المخفر الرئيسى وانه اذا سير على هذه الخطة فيكفى لمجموع الاورطتين اربعة انفار فقط على اكثر تقدير وكذلك مساعدو امناء البلوكات لا يصح الاصغاء الى القول بأنهم في المأمورية بل - يجب - أن يكونوا تحت السلاح مدربين على الاعمال العسكرية مع الأمناء وأيضا اذا عين في الجهات التي تجب خفارتها القدر اللازم من الخفراء وقلل عددهم ما أمكن يشتغل الباقون بالتدريب والتمرين .

فقرة

٣

واما اورطة الشغالة فلم يعلم السبب في عدم صرف الاسلحة لهم هل هو ناشئ من عدم وجودها ام ماذا ؟

كما لم يعلم ان كان عساكرها شبانا أو شيوخا وهل هم من مقترفي الجرائم أم لا ؟ وهل يمكن استكمال نقص الاورطتين وهو ٤٠٠ نفر منها ، اي من اورطة الشغالة ام لا وهل صدرت الارادة السنية باستخدامها في الاشغال وهل توجد هناك اناس تؤدي اعمالهم بالاجرة ؟

٤

ولما كنتم حضرتمكم من رجال العسكرية وعالما بقوانينها تقدررون أن ترك العساكر وشأنهم من غير تدريبهم على الاعمال العسكرية أمر مغل بالنظام وان الفائدة المنظورة منهم لا تحصل الا اذا شعروا بواجباتهم وقاموا بها وان معنى العسكري هو عمل الواجب واحترام النظام وما دام الامر كذلك فاذا لم تهمل عساكر الاورطتين المذكورتين بأن حملوا على اجراء التمرينات العسكرية كل يوم وعودوا بذلك على النظام وقد استكمل النقص فيهما من اورطة الشغالة . وايضا اذا كان عدم صرف الاسلحة والمهمات لهذه الاورطة ناشئا من عدم وجودها تجلب من هنا (١٤) وتلزم هي الاخرى (١٥) بالنظام فتؤدي هذه كلها الى تكوين قوة عسكرية هناك . واذا تركوا على ما هم عليه من الفوضى فتكون القوة العسكرية في حكم العدم . اذن فالمنتظر من همتكم ان تدرسوا الموضوع مع حضرة الباشا اللواء باحثين في كيفية تدريبهم وادارة شئونهم وفقا للاصول العسكرية وتشمرون (١٦) بما اتفق عليه رأيكم .

الاورطتين المذكورتين وهو ٤٠٠ نفر من اورطة الشفالة .

الوثيقة رقم (٢)

دفتر المعية السنية تركي بدون نمرة

صحيفة ٧٨ مكاتبة رقم ٢٢

تاريخها ١٨ ربيع الاول ١٢٩٠ هـ (١٧)

ارادة سنية الى مدير عموم قبلي السودان

حيث انه قد اقتضت ارادتنا بتشكيل اورطة سودانية (١٨) حديثة هناك فقد صدرت ارادتنا الى ناظر الجهادية (١٩) بأن يرسل الى طرفكم الضباط وصف الضباط اللازمين لها بناء عليه بادروا الى ترتيب وتشكيل الاورطة المذكورة .

الوثيقة رقم (٣)

صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية الى الجهادية نمرة ٦٠

ص ١٤٤ بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٣ هـ (٢٠)

دفتر ١١ معية صادر

الى الجهادية

فقرة

١ جواب بختم سعادة مهردار (٢١) خديوي صورته وردت افادة من سعادة حكمدار السودان رقيم (٢٢) ، ٢٣ رجب ١٢٩٣ هـ نمرة ٥ مرور ومن ضمن ما توضح فيها انه موجود ببجبانات ديوان الجهادية نحو الالف وخمسمائة نفر (٢٣) من الاشخاص ارباب الجنائيات ويرغب ارسالهم الى السودان والحاقهم بمسكرية تلك الجهة ولكون هذا المقدار يكفي مرتب (٢٤) اورطتين جهادية (٢٥) فتصرف الكساوي اللازمة اليهم ويعطي لهم الصف ضباط والضباط اللازمين لادارتهم .

أما المهمات الحربية والاسلحة المقتضية لأولئك الاورطتين فمن بعد صرفهم يصير وضعهم في صناديق ويرسلوا للحكمدارية اما قبلهم أو بعدهم كما انه لازم الحال الى خمسة الاف بندقية رامتون بجيخاناتهم ، ٤٠٠ قرابينه سواري (٢٦) ، ٤٠٠ ريولور (٢٧) لاجل تسليح العساكر الجهادية الموجودين بالسودان ويرغب ارسالهم للحكمدارية لاجل صرفهم بمعرفتها هذا ولكون اغلب المدافع الجبلي الذي كانوا موجودين بالحكمدارية سبق ارسالهم الى جهات دارفور وبحر الغزال وخط الاستوى ولم يبق بمركز الحكمدارية سوى اثنين او ثلاثة مدافع من هذا الصنف وكون المستعمل بجهات السودان هو المدفع الجرخه الجبلي (٢٨) يرغب اعطاه بطارية مستوفية (٢٩) من ذلك الصنف مع بطارية ساروخ حربي ايضا بضباطهم وصف ضباطهم لايجادهم بمركز الحكمدارية .

وحيث انه لدي عرض الخصوصيات المشروحة للاعتاب السنينة تملقت الارادة باجابة الحكمدار الموسمي اليه في ذلك وان تصير المسارعة من طرف الجهادية الى تسهيل وتنجيز هذه الطلبات بأقرب وقت انما الضباط والصف ضباط التي تلزم الى بطارية المدافع وبطارية الساروخ الحربي هؤلاء يكون تداركهم مع العساكر والحيوانات اللازمة لذلك من جهة السودان دون ارسالهم من هذا الطرف .

بناء عليه لازم تحريره لسعادتكم للمعلومية والاهتمام للغاية بتنجيز هذه الطلبات على الوجه المشروح كالتماس الباشا الموسمي اليه وهذا حسب الامر افندم .

الوثيقة رقم (٤)

دفتر ١٩٤٣ جزم خامس

وصادر بقلم ادارة السودان بالمالية

صورة الوثيقة العربية رقم ٣٦ ص ٣٧

بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٩٣ هـ (٣٠)

من قلم ادارة السودان بالمالية

الى الممية السنية

١ شرح (٣١) بختم (٣٢) دولتو (٣٣) افندم الناظر (٣٤) صورته . سعادة حكمدار السودان ارسل للمالية افادة رقيمة ١٤ شعبان ١٢٩٣ نمرة ٦ مرور واضح بها اقلام (٣٥) جارية المناقضة من المالية للحكمدارية عنها (٣٦) ويريد تصريحه (٣٧) عن كل وجه منها بدون استئذان وارى انه سبق صدور قرار من المجلس المخصوص (٣٨) في مثلها بمدة سعادة جعفر مظهر باشا (٣٩) متوجا بأمر عالي صادر للداخلية رقم ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٧ نمرة ١٨١ ومنها للمالية نمرة ٦٥١ وأرسلت صورته للحكمدارية بشرح نمرة ١٨٥٧ باستثناء جهات السودان حيث لا تقاس بخلافها . وان الضرورة داعية لسريان مفعول القرار المشار اليه اذ لو بطل سريانه وصار الاجرى بكل وجه بعد الاستئذان فينشأ عنه المحذورات الذي ذكرها بالافادة وأجسم منها (٤٠) آخر ما أبداه كما يعلم لسعادتكم من تشريف افادته بالمطالعة فبناء عليها قد توضح بهذا بيان الاقلام المذكورة وما تراه بالمالية عن كل منها واقتضى تحريره لسعادتكم وأرسال افادته طيه لعرض مفصلاتها وما تراه عنها للمسامح الزكية وكلما صدر به الامر العالي عنها يتبع الاجرى بموجبه افندم .

ناظر المالية

اسماعيل صديق

نتيجة الافادة الواردة من سعادة حكامدار السودان الرقيمة ١٤ شعبان ١٢٩٣ نمره ٦ مرور المتطلب بها تصريحه عن الستة مواد المبينة ادناه الواقع من المالية التناقض عنها لجهات الحكمدارية ، وما ترى بالمالية عن كل مادة (٤٣) منهم كما هو موضحا بهذا تسهيلا للاجرى .

الاول

- ٢ يذكر سعادته انه لو توقف تكميل ماهية اى شخص ينقل من وظيفة ادنى الى وظيفة أعلا لحين العرض للمالية ومنها للداخلية وصدر امرها للمالية بالتصريح ثم منها للحكمدارية (٤٤) فهذا يستغرق زمنا طويلا بالنسبة لبعد المسافة ومع ما هو معلوم من أن الوظيفة الاعلى تكون أكثر أهمية ومسئولية من ما دونها فيكون في الجملة ان الترقى حصل على مشقة بدون فائدة (٤٥) وربما ادى ذلك لعدم قابلية هذا الترقى البعيد الفائدة أو لعدم نشاطه (٤٦) .
- ٣ موافقة التصريح لسعادته بأعلى مربوط كل وظيفة لمن يتعين لها بحيث يكون ذلك عندما يتحقق لسعادته لياقته وكفاية من ينقل للوظيفة التي ينقل اليها للقيام بها ويعطى اخطار للمالية .

ثانيا

والسذي ترى

فقرة

- ٤ ذكر سعادته انه جارى صرف تعيينات لبعض العساكر بعد مضى شهرها وهذا لكون العساكر ارباب التعيينات عندما يتعينوا الى مأموريات بعيدة يصرف لهم تعيين الشهر الذي يتوجهوا فيه للمأمورية وفي اثناء غيابهم يمضى عليهم الشهرين والثلاثة ولعدم وجود تعيينات في جهات المأمورية التي هم بها وتباعد مأموريتهم في الجهات يتداركوا تعيينهم من طرفهم بالمشقة (٤٧) أو يستولوا قيمة بدل التعيين نقدية ليتداركوا بها لزومهم وذلك بالنسبة لبعد مواقع جهات السودان ولو لم يعاملوا بصرف تعييناتهم بهذه الكيفيات ويعاملوا حسب لائحة الحدود نامة (٤٨) اي بأن لو مضى الشهر بدون صرف تعيينات فبمضى الشهر لا تصرف ولا يصرف ثمنها فيكون نتيجة ذلك أن المقيم بمحله يمتاز على من يعاني مشقات السفر والانتساب في خدمة المبري .

والذي ترى

٥ انه وان كان بند ٣٤ من لائحة الحدود نامه مشيراً به (٤٩) ان الصنف الذي لم يتوفق ايجاد بدله ولا يستدرك (٥٠) ما يغني عنه ويمضى وقت فلا يتعلا طلب بل يضاف جهات الا ان بالنسبة لبعدها جهات السودان ومراعاة لعدم انحرام (٥٢) من يتمين للموريات بعيدة من تعيينه في المدة التي يغيبها عن مركز مأموريته فيرى من المناسب انه عند توجه احد من المرتب لهم تعيينات للموريات يعطي بيدهم كشف بمقدار التعيين الذي يستحقوه شهري اسم اسم والشهر الذي يستحقوه من ابتدى صرف التعيين فان كانت الجهة المعينين لها بها اشوان ميرية (٥٣) او بها محل حكومة من طرف المري فمن هناك يستولوا تعيينهم عندما يستحق ويتأثر من الشونة او من محل الحكومة على الكشف بما يكون صرف لهم من التعيينات وان كانت جهات المأمورية خالية من هاتين الواسطتين (٥٤) فعند نهاية المأموريات المتوجهين اليها وعودتهم محل خدماتهم (٥٥) الافضل يقدمون الكشف السالف ذكره بالافادة المقتضية من ضباط المأمورية وبموجبهم يجري صرف التعيينات المستحقة لهم صنف عين (٥٦) او صرف اثمانها بحسب اثمان شهور استحقاق صرفها (٥٧) بحسبما يرى في كل وقت لارحية المصلحة ويتوضح باذن الصرف الدواعي التي تكون اوجبت عدم استولاهم تعيينهم من الجهات التي كانوا بها .

ثالثاً

٦ ذكر انه جاري صرف انعامات مثل كساوى وغيرها لمشايخ القرى وما اشبه وان هذا كالجاري من القديم بمعرفة الحكماداريون بحسب مقتضيات الاحوال بكيفية ان بعض المشايخ وعمد الجهات اذا حضر لمقابلة الحكومة ويكون معلوم فيه حصول اجتهاد في خدمتها وان سعى في تأمين بعض اهالي متوحشين (٥٨) او غير ذلك من الامور التي يستلزم مكافأتهم وترضية خواطرهم وجذب قلوبهم وزيادة ارتباطهم للحكومة وتشويق خلافتهم (٥٦) يجري صرف ما يناسب كل انسان منهم بوقته وزمانه من جملة احسانات ولي النعم (٦٠) وان هذه الانعامات تعد عندهم من قبل الشرف والشهرة بأنهم

حائزين التفات الحكومة ولو اتوقف صرفها (٦١) وعاد من يقابل بدون شيء ارتكانا على وعد مستقبل أي بعد العرض والاستئذان من جهة الاقتضا (٦٢) فيكون ذلك باعنا لكسر خاطره (٦٣) وفتور همته وخجله بين أقرانه وإن هذا يسمى الادارة العمومية .

والذي تـرأى

٧ ان الذين تظهر منهم المزايا التي ذكرها سمادته تعطي لهم كساوى فقط بحسبما يناسب كل منهم بحيث ان اذونات الصرف يتوضح فيها المناسبة التي دعت لصرف كل كسوة لمن تصرف اليه ويتبين حقيقة واقعة ذلك بالاذونات التي تتحرر بالصرف وبالحسابات وهذا لاجل استدامة نشاط من يحصل منه خدمة مفيدة لجهة الحكومة وتشويق غيره على مثل فعله .

رابعا

٨ ذكر سمادته ان الامطار بجهات السودان تنهمل مثل سيول أو أنهر حتى أنها لو صادفت أي مباني أو أستحكامات غير مرمومة (٦٤) فبالحال تهدمها أو تهدم معظمها ولا تترك جهة من الجهات التي تنهمل عليها الا وتخلها ولذا فانه من الممين على كل جهة توجد فيها مباني ميرية مثل الجبه خانات والاشوان وقشلاقات المساكر وما نحوه أنها قبل زمن الامطار تترمم للوقاية من الامطار والحرائق بحيث (٦٥) اذا تأخر الاجرا (٦٦) لعين العرض والاستحصا على أمر الاجرا يمضى شهور وفي خلال ذلك يتكاثر نزول الامطار بالسودان ويترتب عنها حصول الضرر والتلف لمهمات الميري وادواته على الخصوص مثل مديرية كروفان التي مبانيها من طين الرمال ويلزم الحال لترميمها وبلطها سنوي قبل حلول وقت الخريف (٦٨) وانه بعد أعمال المقايسة وتنديمها للحكمدارية والنظر فيها يترخص بالاجرا اذ لو اتوقف الاجرا لمرض المقايسة لمحل الاقتضى بالمحروسة (٦٨) وصدور الامر فيمضى الوقت وتنزل الامطار على مخازن الميري ويتسبب من ذلك تلفيات كبيرة .

والذي ترى

٩ من حيث سعادة الحكماء أوري (٦٩) بان الاستئذان من المحروسة ربما ينشأ عنه التلقيات التي ذكر عنها فيكون من الموافق انه عندما يترأى لاحد حضرات مديرون وحكام جهات الحكمادارية الاحتياج لحصول عمره لمثل المحلات المحكي عنها فيصير اعمال المقايسة المقتضية عنها بالصنف ومقدار التكاليف ويجرى تقديرهما من طرفهم للحكمادارية بالافادات المقتضية لينظر فيها ومتى ترى لسعادة الحكماء ضرورة وأهمية اجراها فبعد مراجعة المقايسة بمعرفة باشمهندس الحكمادارية فيتصرح منه بالاجرى (٧٠) ويخطر المالية بالواقعة والموجب لعدم تأخير الاجرا بحيث ترد مع الاخطار صورة المقايسة التي يصير الاقرار عليها ، وعند انتهى (٧١) العمارة ترسل للمالية المقايسة الختامية بالتصديقات اللازمة للمراجعة على ما يورد بالحسابات انما اذا دعى الحال لاستجداد محلات (٧٢) بأحد جهات الحكمادارية نشوا مجددا فهذه يصير الاستئذان عنها من الطرف المالي قبل اجراها .

خامسا

١٠ ذكر سعادته انه جاري صرف انعامية (٧٣) للانفار المتطوعين للدخول في العسكرية وان ذلك جاري من قديم لترغيب وتشويق خلافتهم والداخلين بهذه الكيفية في سلك العسكرية مأمول منهم الثمرة زيادة خصوصا وان صرفها على مقتضى النطق المالي الصادر لسعادته بقبول ما يورد للعسكرية (٧٤) سوى ان كان بالانعامية أو المكافاة (٧٥) .

والذي ترى

١١ ما دام سعادة الحكماء اوضح بان صرف الانعامية للمتطوعين للدخول في سلك العسكرية هو من قديم وانه صادر لسعادته نطق عالي بقبول ما يورد للعسكرية سواء كان بالانعامية أو المكافاة فهذا كافي (٧٦) .

١٢ ذكر سعادته (٧٧) عن الترتيب المطلوب تقديمه للمالية أن الباعث لعدم تقديمه هو أن قبل اتمامه توجه للمالية فتح سدود البحر الابيض (٧٨) ثم للمالية دارفور (٧٩) ومكث فيها نحو السنتين وبالمودة منها حضر للمحروسة هذا فضلا عن حصول التغير بزيادة المساكر والمستخدمين وتنقلاتهم من والي بحسب التقلبات والاصول التي تحدث في كل وقت الغير ممكن بأسبابها الاستقرار على شيء حتى كان يتيسر لساداته اعمال الترتيب عن عموم الحكمدارية وتتميمه وان ما دام كل مديرية من مديريات السودان التابعة للحكمدارية جارية تقديم حساب ايراداتها ومصروفاتها بحسب التقاسيط سنوي للمالية فهذا كافي ومنها يعلم قدر ايراداتها ومصروفاتها .

والسني تـرأى

١٣ أن الاصول داعية لمعرفة ماهيات ومصروفات كل جهة حتى أن الصرف والخصم بالحسابات يكون على مقتضى الترتيب الذي يعمل قبل حلول كل سنة ويصدر عليه الامر المالي بالاعتماد وحيث خدمة (٨٠) كل مديرية معلوم ما هو مقرر لها وكذا المصروفات بالمثل تعلم من سابقة الصرف وبحسبها هو منظور في المقابل (٨١) فالترأى أن عند توجه سعادة الحكمدار لمركز الحكمدارية يطلب من كل مديرية جدول يتضمن بيان الخدمة ووظيفة فيه ووظيفة فيه بايضاح اعمال كل عامل مع بيان المصروفات ايضا ثم وجدول آخر عن الايرادات بحسب الحالة الراهنة ويتقدموا لسعادته للنظر فيهم بطرفه ومتى اقر عليهم من واقع معلوماته يعمل عنهم المجموع اللازم ويرسل قبل حلول السنة المالية للنظر فيه والعرض عنه . وبصدور الامر المالي بالاعتماد فموجه يتبع الاجرا ويكون ذلك أساسا للمراجعة بالمالية على ما يورد بالحسابات .

١٤ أما اذا كان من بعد اعمال الجداول المرقومة يحدث لزوم ترتيب خدمة أو عساكر ويكون ذلك ضروري فان كان هناك وقت لاعمال الترتيب اللازم عنهم والعرض عنه لصدور الامر بما يلزم اجراء فيكون ذلك أوفق وان كان بحسب الحالة التي يترأى لسعادة

الحكماء ضرورة لزوم ترتيب وتعيين من يلزم سوى (٨٢) كان من الخدمة أو من المساكين لما يناسب صالح المصلحة وحسن الانتظام ويكون غير ممكن تأجيل اجرا ذلك لحين العرض والاستئذان فلدواعي الحال يكون سعادته مرخص بترتيب من يرى لزوم ترتيبه وتعيينه بالخدمة (٨٣) وبالحال يعطى عنه الاخطار للمالية - وبعد المعلوماتية بالمالية يمرض عنه لاستحصال أمر عالي بأعتماد ما يستجد ترتيبه علاوة على ما يكون سبق ربطه .

ملحوظة : ١٥

راجع دفتر ١١ صادر معية - ٤٦ صفحة ١٦٧ من المعية السنوية الى المجلس الخصوصي في ٧ شوال ١٢٩٣ بارسال تلك الاوراق لطرف دولتكم لينظر المجلس الخصوصي بحضور سعادة الحكماء (٨٤) .

الوثيقة رقم (٥)

محفظة ٥٤ معية تركي

ترجمة الوثيقة التركية ٣١٨

بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٩٤ (٨٥)

١ من عثمان رفقي (٨٦) الى مهردار الخديوي

أمرخ وجهي وهامتي بين قدمي سمو ولي نعمتي اداء لفروض عبوديتي (٨٧) ثم انهي الى سعادتك اني كنت قد عرضت شفوا (٨٨) على عتبات ولي النعم بالتفصيل أمر النقص الذي يعتور الادارة العسكرية في الاقطار السودانية كما بسطته (٨٩) تحريراً لديوان الجهادية .

٢ والآن وقد تلاقت وسعادة الباشا الحكماء (٩٠) وتعاثنا في هذا الموضوع فاني اودن سعادتك بانه قد تفضل بالموافقة على كل ما طلبناه بشأن الاصلاحات العسكرية واذا كان سعادته قد أمر بالكف عما كان جاريا من تشتيت المساكن هنا وهناك لجباية

الاموال وتحصيل سائر الطلبات من الاعراب فانه قد روعي ان جمع الضرائب وما الى ذلك من مطالب الحكومة قد جرت العادة من قديم الزمان بأن يعهد أمر تنفيذه الى القوة العسكرية حتى لم يعد في

المقدور ابطال هذه العادة بين عشية وضحاها لذلك صدر الامر مؤقتا بان يوكل ثلث الموجود من العساكر بتحصيل الضرائب وجباية الاموال على أن يبقى الثلثان دوما شاكي السلاح (٩١) لا هم لهم الا التعليم العسكري والتدريب الحربي .

٣ كما نهى بتاتا عن أن يغيب العساكر المرسلون للجباية عن مراكزهم ثلاث سنوات واربعما مثل ما كانوا يفعلون من قبل وانما عليهم ان يؤوبوا من سفرهم ويستقروا في مراكزهم في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من يوم خروجهم للتحصيل والامل وطيد في أن تكون هذه الاجراءات باعثة بمنته تمالى وبفضل ولي النعم على ايصال ادارة السودان العسكرية الى مرتبة لا بأس بانتظامها وفي ان لا يمضى عامان اثنان حتى يتيسر منع ارسال العساكر النظاميين للجباية والتحصيل .

٤ اما الادارة الملكية فقد جاوزت من قبل غاية الفساد وبلغت من الاضمحلال درجة يرثي لها ففشت الرشوة وعم الشر الا ان ما التزمه سعادة الباشا الحكمदार من أساليب التخويف والوعيد والحزم والتشديد ولا سيما ازالة تهامي بك (٩٢) والاجراءات التي حلت بمحمود طاهر بك (٩٣) وأبو زيد أغا (٩٤) كل هذا قد أثر تأثيرا ناجما في تعديل المساوئ الواقعة وتقليل المفسد عن ذي قبل تقليلا محسوسا وان سعادتك لتعلمون اتساع الاقاليم السودانية وبعد مديرياتها فمهما يبد الباشا الحكمदार من جهد وهمة فليس في طاقته أن يحيط علما بأحوال جميع سكانها فلاجل أن يكف عن الرشوة والفساد بعض الموجودين في الاماكن النائية من المديرين ونظار الاقسام وخصوصا العمدة والمشايخ فهو محتاج الى الكثير من الوقت والعمل الشاق مضطر الى طرد الكثيرين واجلائهم فمن ذلك انه لما ذلك انه لما مست الضرورة الى اكمال الناقص من جنود

الاورطيين اللتين بمديرية كردفان والى تأليف اورطة جديدة لاجل مديرية سنار عهد في جلب الالف وخمسمائة من الفتيان المرد

اللازمين لذلك الى رفعة الله بك أحد أمراء كردفان (٩٥) والى عبد الهادى اغا ناظر القسم (٩٦) لقاء اعطائهما مكافأة قدرها ٨٠٠ قرش أي أربعون ريالاً فرنسياً عن كل أمرد يأتيان به وصدر الأمر بأن يكون هؤلاء المرد في سن لا تقل عن ١٨ عاماً ولا تزيد عن ٢٥ وبأن يكونوا من الشبان السليمي البنية حتى تمكنهم قوتهم وقدرتهم من تحمل المشاق العسكرية فما أسرع أن قدم المتعهدان ١٢٥٠ شاباً بعد ما حصلوا بصورة من الصور على رضاء كل من صادق افندي حكيم المديرية ومحمود طاهر بك المدير فلما رأى الضباط العسكريون أن معظم هذا العدد ضعيف ومريض توقفوا بادئ الأمر في تسلمهم ثم لم يلبثوا أن أكرهوا على التسليم أكرها دون أن يعبأ بتشكيهم لأن الضباط والعساكر هنا إنما هم من المديرين بمثابة اسرى لاعتاق لهم ولا فك لرقهم .

٦ ولما وصلت هذه المرة الى الخرطوم واقتضى الأمر احضار الفرقة الجديدة المذكورة اليها لترسل الى شرق السودان عرفت من الاطلاع على السجلات انها كانت في الاصل تتألف من ٧٣٦ جندياً فهبط هذا العدد في غضون ثلاثة اشهر أو أربعة حتى صار ٢٩٠ فقط فلما سألت الضباط وضباط الصف ما أسباب كل هذا النقص والضياع في هذه المدة الوجيزة اجابوا بأن هؤلاء العساكر انما كانوا عند ورودهم اليهم مرضى ضعافاً صغار الاجسام عامهين (٩٧) كل العمه في دياجير (٩٨) الجهالة والسذاجة (٩٩) . واخذت اعين هذه البقية من الجنود واحداً واحداً فتبين لي صدق الضباط وموافقة قولهم للحقيقة لان الجنود لم يقتصر امرهم على ان اكثرهم كانوا ضعافاً ومرضى وعجافاً بل لقد رأيت بينهم فوق ذلك جندياً أعشى ولهذا عرضت الأمر على الباشا الحكمدار فأصدر سعادته أمره الى مدير كردفان بأن لا يقبل من المتعهدين بقية من منعا التزام جلبهم من الافراد ولا يصرف لهما المبلغ الباقي من المكافأة . ولقد هممت ان اذهب بنفسى الى مكان الحادثة لاقف على حقيقة هذه المسألة وانزل العقاب الصارم بالذين تجاسروا على اقترافها لولا ان اضطررت الى البقاء الان بالخرطوم ولذلك استقر القرار على ان يرسل وكيل مؤتمن يقوم بتحقيق هذه المسألة وسيجرى فرز المرد في المستقبل على يد الضباط العسكريين ولهذا فالأمل قوى في ان يمنع ان شاء الله تدخل المديرين والاطباء في هذا الأمر منعا باتاً بفضل ولى النعم .

٧ على اني لاحظ عدم امكان الحصول على العساكر اللازمة للسودان لقاء مكافأة قدرها ٤٠ ريالا فرنسيا - ولو أمكن الحصول عليهم لاقتضى ذلك انفاق نصف دخلنا في مكافآت عسكرية ، ذلك أنه قد أخذت عساكر كثيرة بالمكافأة في عهد صاحبي السعادة الحكمداريين السابقين اسماعيل (١٠٠) ايوب باشا وجعفر باشا مظهر (١٠١) ثم في عهد الحكمدار الحالي (١٠٢) ولكنهم هلكوا وتلفوا فما يرى اليوم عشرهم تحت السلاح . ومن أجل هذا أرى جمع القدر المطلوب من العساكر بأسلوب المكافأة هذا خارجا عن نطاق الامكان فان أمكن حصوله فانما يكون ذلك بنفقات باهظة جدا .

٨ أن لدينا طريقا للحصول على العساكر لو نهجت لامكن جمع عسكر كثير بغير مصاريف وذلك ان جملة اهل السودان فقيرهم وغنيهم قد اعتادوا ان لا يمارسوا الصناعة ولا التجارة بأيديهم وانما يبقون بكل اشغالهم على مناكب العبيد (١٠٣) ثم يأخذون مكاسب العبيد فيتميشون بها فترونهم بذلك لا تمس ايديهم عملا من الاعمال ولو أشرفوا من الجوع على الهلاك وترون العبيد يلوذون بالحكومة ملتجئين تجنيدهم فرارا من كثرة الاشغال و خلاصا مما يعانون من اذلال ولكن هيهات أن يقبل ملتسهم بل يردون الى اربابهم كرها وقسرا فلو قبلنا القادمين من اولئك الهاربين ولم نرجعهم الى اربابهم كرها وقسرا لما احتاج السودان الى عسكر يأتون من الخارج أو لتخلصنا اربابهم لما احتاج السودان الى عسكر يأتون من الخارج أو لتخلصنا من صرف كل هذا المبلغ الذي يقال له مكافأة ، هذا الى ان الافراد القادمين على هذه الصورة لا يكونون على جانب عظيم من السذاجة وانما يكونون ذوي معرفة باللغة والفة للجو والاقليم فلا يصيب التلف كثرتهم ولا هم يفرون ويهربون بل سرعان ما يتعلمون الدروس والتمرينات العسكرية وليس ثمة عذر يمنع تمشية هذه المسألة أو يموق تنفيذها اللهم الا اغواء الاهلين الكسالى الذين اعتادوا ان يعيشوا على ثمار اشغال العبيد . أما ان السودان يخرّب بتجنيد العبيد كما يقولون فهذا ما لا يقع ابدا بل المأمول هو أن ينال السودان حضارة وعمرانا بهذا التجنيد لان أهل السودان بآبئعادهم عن جميع الاشغال وبتركهم كل عمل للعبيد قد اصبحوا محرومين من الصناعة والتجارة وصارت دورهم حظائر للكسل والراحة فلو جند العبيد الذين يلتحقون عن رضا وطاعة

لنشأ عن ذلك اولا احرازنا بنصر مصروفات لعساكر من احسن طراز
وثانيا خلاص العبيد نوعا ما من البلاء والعناء وثالثا اضطرار
الاهلين الى ان يؤدوا اشغالهم بأنفسهم مما هو مؤد الى تعلمهم
الصناعة والتجارة •

٩ وأما مسألة التحصيلات فمحتاجة كذلك الى اصلاح كبير لانها
في حالة مضطربة وطريق جد معوجة ، ذلك ان السودان لما كانت
كثرة اهلية من الاعراب فقد ربطت ضرائبه على القبائل والافخاذ
لا على الافراد والاحاد ، وقد جرت العادة بطلب مبلغ الضريبة من
شيخ القبيلة فترى الشيوخ يصطحبون في الجباية عدة جنود فما وصل
بقوة الجنود الى ايديهم من المبالغ ادوا بعضه الى خزانة الحكومة
وتصرفوا في بعضه الآخر كما يهون وترى الاعراب المساكين يجهلون
المبلغ السنوي المفروض عليهم اتاوة ولا ينجون ابدا من المطالبة
لان ذمتهم لا تخلى من بواقي الضرائب مهما كثر الذي يقدمون منها
وهذا يجعلهم يسأمون ويملون فيهجرون حللهم (١٠٤) وقراهم
ويختلطون بالاعراب في جهات اخرى في حين يعتبر الشيخ الملتجأ
اليه مثل هذه الاشياء نعمة هي خير ما يبتغي واحسن ما يشتهي
اذ يقبلهم فارضا عليهم مقداراً من الضريبة يأخذه هو لنفسه •
والاموال التي كانت مربوطة على هؤلاء الفارين ، أما أن تطرح
(١٠٥) على من خلفهم في الحلة وأما أن ينشد الفارون ويطلبوا
بواسطة الجند حتى اذا وجدوا جيب من الاموال جبرا وقهرا وهذا
هو السبب في أن كثيرا من الحلل قد خوى على عروشه واعتوره
الخراب وهو ايضا العلة في ان العساكر ينفقون السنين الطوال في
الترحال والتجوال في اعقاب الاعراب ثم يؤوبون ولم يحصلوا شيئا
ولو أنهم حصلوا ثم تواطأوا والشيخ على الاخفاء والكتمان لكان
جائزا ممكنا بل كثيرا ما وقع ذلك فان لم تلحظ مسألة التحصيلات
بعين الدقة والعناية وان لم تفرغ في حالة احسن من الحالة التي
هي فيها فسيكون جمع الاموال متعسرا وسنضطر الى استعمال القوى
العسكرية • هذا ما شهدته هنا من الاحوال اجبرتني عبوديتي
الصادقة على رفعة الى عتبات ولي النعم (١٠٦) فاذا كنت قد عرضت
الوقائع بحذافيرها ولم اكن منها شيئا ولا خشيت في سبيل ابدائها
شيئا فانما تجاسرت على ذلك رجاء ان تتفضلوا بعرض ما سطرته
على السدة السنية والعتبات العلية وانما مرجع الامر في ذلك هو
سيدي •

١٠ ملحوظة : هذا التقرير مطوي فيه كشف مترجم .

هذا بيان التقرير عن حالة الاورطة الجديدة التي الفت في كردفان موضح لعدد افراد هذه الاورطة منذ تشكيلها في اول شهر يوليو (تموز) الى الخامس عشر من شهر ديسمبر (كانون اول) :
وكم منهم صغير وضعيف وكم منهم دخل مستشفى كردفان والخرطوم
تداويا من مرضه ؟ واخيرا كم بقى شاكيا سلاحيه :

انفار فقط

٧٣٦ اصل عدد افراد الاورطة

تنزيل

عدد

٤٢٧ الذين ماتوا .

٤٧ الذين هم بالمستشفى .

٥٣ الذين صرف النظر مؤقتا عن اخذهم تحت

السلاح لصغرهم وضعفهم .

١٤ الذين فروا . ٥٤١

١٩٥ الباقيون تحت السلاح .
حواشي وشروح

١ - معظم المكاتبات الى هذا العين كانت تكتب بالتركي وترجم بعد ذلك للمربية .

٢ - الجهادية أي ديوان الجهادية وسميت فيما بعد وزارة الحربية .

٣ - مفهوم مدير عموم قبلي السودان انه حاكم الخرطوم وسنار وفازو على والبحر الابيض اي السودان باجمعه ما عدا كردفان ومديرية التاكة ومديريتي دنقلة وبربر .

جميل عبيد : المديرية الاستوائية الوثيقة ١٦ ، ١٧ ص ٣٥٥ - ٣٥٧

- ٤ - هذا التاريخ يعادل ١٨٧٢/٥/٢٤ ميلادي .
- ٥ - الا لآى حوالي ٤٠٠٠ جندي والبيادة أي المشاة .
- ٦ - الاورطة حوالي ٨٠٠ جندي .
- ٧ - ثكنة أو معسكر للجنود .
- ٨ - حراسة .
- ٩ - وتكتب احيانا الجبجانات وهي مخازن الذخيرة والسلاح
- ١٠ - تعرف وكالة الخرج ايضا باسم مصلحة التعمينات والارزاق وتقوم بتوزيع الرواتب والمخصصات التي تكون في الاغلب عينيه .
- ١١ - هنا بمعنى وايضا أو كذلك .
- ١٢ - يفهم من المكاتبات المختلفة المتعلقة بهذه الاورطة انها لا تختلف في وضعها وعملها عن سواها كثيرا وانما ميزت عنها بهذه التسمية حيث انشئت بأمر مديريةية السودان .
- ١٣ - اي مؤقت وحسب الطلب .
- ١٤ - اي من ديوان الجهادية بمصر .
- ١٥ - أي فرقة الشفالة .
- ١٦ - أي ترسلون لنا أو تفيدونا .
- ١٧ - الموافق ١٨٧٣/٥/١٦ .
- ١٨ - اي من السودانيين .

١٩ - ناظر الجهادية هو ما اصبح يعرف فيما بعد بوزير الحربية ثم بوزير الدفاع حاليا .

٢٠ - الموافق ١٨٧٦/٨/٢٤ .

٢١ - مهرداد تعني حامل اختام الخديوي اى أمين السر وهو ما يعادل بالمفهوم الحديث رئيس الديوان الملكي .

٢٢ - تاريخ .

٢٣ - هذا التعبير يبدو هنا غريبا فهو يعتبر الالف وخمسمائة نفر الموضوعين تحت الحراسة بمثابة جانب مما تحتويه مخازن الذخيرة التابعة لديوان الجهادية او ما عرف فيما بعد بوزارة الحربية .

٢٤ - بمعنى ما جرى الترتيب عليه .

٢٥ - اى بندقية رمنجتون وهي انجليزية الصنع .

٢٦ - سلاح اصفر من البندقية واكبر من المسدس لاطلاق الرصاص .

٢٧ - ريفولور - لعلها تحريف لكلمة ريفولفر وهو المسدس العادي .

٢٨ - هو مدفع خفيف يسهل تحريكه ويستخدم غالبا من الاماكن المرتفعة .

٢٩ - بطارية يقصد بها هنا طاقم كامل اى مكون من عدة مدافع .

٣٠ - الموافق ١٨٧٦/١٠/١٢ .

٣١ - اى مذكرة تشرح موضوعها معينا .

٣٢ - موقع من .

٣٣ - اى (دولة) وهي كلمة تستخدم للتفخيم والاحترام .

٣٤ - والمقصود هنا ناظر المالية .

٣٥ - مواضيع أو أمور •

٣٦ - أي يحدث فيها اعتراض من قبل المالية على تصرفات حكمدارية السودان وما تتخذ من اجراءات •

٣٧ - أي التصريح من قبله باتخاذ اجراءات معينة في كل منها بدون الرجوع اليه •

٣٨ - اشبه بمجلس الوزراء حاليا •

٣٩ - جعفر مظهر باشا تولى حكمدارية السودان ابتداء من كانون اول ١٨٦٥ حتى ايلول ١٨٧١ وسنقدم فكرة عن حياته ودوره في حكم السودان فيما بعد •

٤٠ - أي وأكثر منها •

٤١ - أي مما شرف تلك المكاتبه باطلاعكم عليها •

٤٢ - اسماعيل باشا صديق (——— ١٨٧٦) وشهرته اسماعيل باشا المفتش وذلك لطول اشتغاله بالتفتيش المالي - هو أصلا من مواطني مدينة اسيوط في صعيد مصر - ولد لاب تركي وأم مصرية - عمل كناظر للمالية أي وزير للمالية بمفهومها العالي - اعتبره الخديوي اسماعيل مسئولاً عما أصاب مصر من فساد مالي - قبض عليه بأمره ونقل الى دنقله على ظهر ذهبية • وهناك دبر اغتياله بعلم مديرها محمد بك المظ ويعد هذا الاغتيال نقطة سودام في تاريخ الخديوي اسماعيل •

Hill R. : A Biog. Dict. P. 187.

انظر :

٤٣ - بمعنى موضوع •

٤٤ - يتضح من هذا ان اجراء ترقية ما كان يستدعى موافقة المالية ثم الداخلية على ان يعاد عرضها ثانية على المالية وبعد ذلك ترسل للحكمدارية (في السودان) للتنفيذ •

- ٤٥ - اى ان الترقى يؤدي الى تحمل اعباء ومسؤوليات اضافية بدون مقابل .
- ٤٦ - اى يؤدي ذلك بالتالى الى عدم نشاط الفرد وطموحه .
- ٤٧ - اى يحصلوا على مخصصاتهم وهي عينيه في الغالب بكل صموبة .
- ٤٨ - اى لائحة اطراف البلاد المصرية ومناطق الحدود .
- ٤٩ - مشار فيه .
- ٥٠ - ولا يمكن صرف ما يقوم مقامه .
- ٥١ - بمعنى لا يرفع امانات بل تسقط المطالبة به .
- ٥٢ - حرمان .
- ٥٣ - مخازن حكومية .
- ٥٤ - وهما المخازن أو دور الحكومة .
- ٥٥ - محل خدمتهم اى عملهم .
- ٥٦ - اى عينا .
- ٥٧ - اى بحسب السعر الجارى التعامل به في وقت الاستحقاق .
- ٥٨ - اى اجتهد في كسب ولاء الاهالي المتوحشين الذين لم ينضموا بعد لتبعية الادارة المصرية ولا زالوا يعيشون على الفطرة .
- ٥٩ - لتشجيع الاخرين على الاخلاص لمصر وادارتها والتعاون معها .
- ٦٠ - الخديوى .
- ٦١ - توقف .
- ٦٢ - والمقصود هنا الجهات العليا المسؤولة عن الصرف وهي الحكمدارية
اولا ثم المالية وربما الداخلية .
- ٦٣ - احساسه بالغجل والغزى .
- ٦٤ - من الفعل العربي رم يرم فهو مرموم .

- ٦٥ - جاءت هنا بسدنى لأنه
- ٦٦ - الاجرام
- ٦٧ - وقت المطر •
- ٦٨ - المقصود مصر •
- ٦٩ - بمعنى عرض علينا ما رآه او ارتآه
- ٧٠ - بالاجرام
- ٧١ - انتهاء
- ٧٢ - اقامة مباني جديدة
- ٧٣ - اكرامية او هبة •
- ٧٤ - ما يرد للعمل كجنود
- ٧٥ - البعض ينضم للجنودية تطوعا اى من تلقاء نفسه وهؤلاء يستحقون هبة او اكرامية • البعض الآخر يقوم بتوريده بعض المتهمدين وينالون عادة مقابل ذلك مكافأة محددة مقابل كل فرد يسلمونه •
- ٧٦ - كاف - ونلاحظ رداءة الاسلوب العربي المستخدم وغلبة اللهجة العامية حتى في الكتابة - ان تحرر مصر من المؤثرات التركيبية وحصولها على استقلالها ولو جزئيا سيساهم في النهضة اللغوية فيما بعد •
- ٧٧ - المقصود هنا اسماعيل باشا ايوب حكمدار السودان وسنكتب عنه نبذة كاملة عندما يرد اسمه في الوثيقة التالية •
- ٧٨ - المقصود عملية فتح مجرى مائي خلال سدود البحر الابيض النيباتية التي عطلت نقل المراكب بين الخرطوم والمديرية الاستوائية •
- ٧٩ - المقصود فتح دارفور •
- ٨٠ - المقصود الهيئة العاملة بالادارة •
- ٨١ - في المقابل •

٨٢ - سوام .

٨٣ - بهيئة العاملين .

٨٤ - من هذا يتضح أن القرارات الصادرة بهذه الوثيقة ارسلت الى المجلس الخصوصي لينظر فيها بحضور الحكمدار نفسه وذلك كما هو واضح بقصد مناقشته فيما جاء فيه ويبدو ان اسماعيل ايوب استطاع اقناع المجلس بسلامة تصرفاته وآرائه بدليل اعتلائه لمناصب الدولة العالية في السنوات التالية كما سيرد .

٨٥ - الموافق ١٩٧٧/١٢/٢١ .

٨٦ - هو عثمان رفقي باشا (١٨٣٩ - ١٨٨٦) عمل في السودان وكيلا للحاكم العام بعض الوقت كما وصل الى رتبة فريق في الجيش المصري - هو اصلا من الشراكسة الذين دخلوا مصر تطوعا - اى برضاه ودون قسر ولد في القوقاز وبعد أن نال تدريبا عسكريا في القاهرة عين ملازما ثانيا في سنة ١٨٥٧ ، ارتقى مراتب الجيش بسرعة مذهلة ووصل الى رتبة قائم مقام في عام ١٨٦١ وعمره لم يتجاوز ال ٢٢ عاما . كلف من قبل حكومة مصر بمهمة خاصة على ساحل البحر الاحمر قبل أن يشترك في اخماد ثورة اليونان الذين تمردوا في كريت خلال عامي ١٨٦٦ - ١٨٧٦ ، عقب ذلك كلف بقيادة الفرقة الحادية عشر مشاة في مصر . عين في المنصب الذي أصبح شاغرا بنقل محمد رموف بك من الاستوائية في عام ١٨٧٣ ولكنه نجح في الاعتذار عن هذا المنصب او التهرب منه . رقي في عام ١٨٧٣ الى رتبة لواء وكلف بقيادة اللواء الاول تحت اشراف السردار محمد راتب باشا في الحملة المشتومة التي ارسلت للعبشة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ ، وبينما يعمل في مهمة بمصوع وسواكن وفي قيادة قوات شرق السودان عام ١٨٧٧ نقل الى الخرطوم كوكيل للحاكم العام وقائد عام لقوات السودان . وخلال هذه الفترة كتب تقريره هذا ولم يتحقق التفاهم بينه وبين الحاكم العام للسودان وهو اذ ذاك غوردون باشا وسرعان ما استدعى للقاهرة وخاصة بعد ما لحق به من تدهور في حالته الصحية وخلفه في منصبه جييجر باشا . تولى وزارة الحربية فيما بين ١٨٧٩ - ١٨٨١ حيث كان موضع سخط المصريين وأنصار عرابي باشا الذين عملوا على ازاحته بسبب ما عرف عن تعصبه للعنصر الشركسي والتركي . سقط عثمان رفقي بسقوط الوزارة التي يشترك فيها . ومع تأليف وزارة جديدة برئاسة محمد سامي باشا البارودي من الوطنيين ابتداء من ١٨٨٢/٢/٤ خلفه عرابي في وزارة

الحربية • رفعت الوزارة الجديدة مرتبات رجال الجيش كما رقت عددا كبيرا من الضباط الوطنيين فاستاء الشراكسة والأتراك وعقدوا عدة اجتماعات تداولوا فيها بشأن الحفاظ على غلبة العنصر الشركسي والتركي في الجيش المصرى • نقلت لعرايى اثناء عن مؤامرة يدبرونها على حياته فألقى القبض في اواخر شهر نيسان ١٨٨٢ على ٤٨ من هؤلاء المتآمرين من بينهم عثمان رفقي وحوكموا امام محكمة عسكرية • وفي ٣٠ نيسان صدر الحكم على ٤٠ منهم بينهم ايضا عثمان رفقي بالنفي المؤبد لاقصى بلاد السودان وتجريدهم من رتبهم العسكرية • خفف الخديوى توفيق العقوبة الى النفي من القطر المصرى مع السماح للمحكوم عليهم بالتوجه الى حيث يشاؤون خارج القطر مع عدم حرمانهم من رتبهم وأدى هذا التخفيف الى أزمة حادة بين الخديوى والوزارة ومجلس النواب • رحل عثمان رفقي الى استانبول ، ومع هزيمة عرايى عام ١٨٨٢ عاد الى مصر واشترك في عام ١٨٨٣ في بعثة حكومية خاصة بسكك حديد السودان • انقطع عن العمل وركن الى الراحة بعد ذلك الى وفاته • عرف بذكائه ونشاطه الدائب ومهارته في الفروسية كما عرف بتعصبه للعنصر الشركسي •

أ : د • محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ٢١٠

ب : عبد الرحمن الرافعي : الزعيم احمد عرايى ص ٦٧ - ٦٩

ج : جميل عبيد : المديرية الاستوائية ص ٣٥٧ - ٣٥٨

د : Hill R. : A Biog. Dict. of the Sudan P. 370.

هـ : Cromer : Modern Egypt Vol. I PP. 176, 262-263.

٨٧ - يتضح من هذا اسلوب التزلف الذى اتبعه عثمان رفقي حتى يعتلي اعلى المناصب •

٨٨ - شفها •

٨٩ - عرضته •

٩٠ - هو اذ ذاك غوردون من شباط ١٨٧٧ - تموز ١٨٧٩

٩١ - اى على اتم استعداد لأي مهمة •

هو تهامي جلال الدين بك (١٨٣٥ -) ولد في بلدة صغيرة قرب كورتى بأقليم دنقلة بشمال السودان . تعلم الانجليزية والفرنسية بمدرسة تبشيرية في الخرطوم . التحق ككاتب بالقنصلية البريطانية في الخرطوم . ونحو عام ١٨٧٣ انضم للهيئة الادارية التي عملت مع اسماعيل باشا ايوب حكمدار السودان اذ ذاك . خلال مهمة جاء من اجلها للقاهرة التحق بالهيئة التي اختارها غوردون لمعاونته وعاد معه الى السودان في عام ١٨٧٤ حيث اصبح سكرتيرا خاصا له برتبة بك . خلال وجوده بدارفور . قاد قوة لتأديب المقدوم (أ) سـمـد واستطاع هزيمته شمال الفاشر . وجه اليه مدير دارفور اذ ذاك تهمة الارتشام ونفي الى لادو بعد ادانته . فقد بصره فأفرج عنه واعيد للقاهرة (ب) .

هو اصلا من الجنود المصريين - عمل مديرا لكردفان فيما بين ١٨٧٤ - ١٨٧٧ عندما تقرر عزله لتهم تمس النزاهة والشرف . وقد صادقت الارادة السنية على نفيه عقب ذلك الى سنار . اعيد ثانية فيما بعد للخدمة كوكيل لشرطة القاهرة . في تشرين اول ١٨٨٣ رقي لرتبة لواء وعهد اليه بقيادة الفرق المصرية بشرق السودان . عندما وصل الى سواكن حاول رفع الحصار عن طوكر التي حاصرتها قوات المهدي بقيادة عثمان دقنه . هزم هزيمة ساحقة في معركة التيب - ٤ تشرين ثان ١٨٨٣ - ابعد معظم الجيش بينما اقلت محمود طاهر بجلده من المذبحة ووصل سالما الى السفن المصرية التي جاء عليها - حقق معه بعد ذلك وأدين أمام مجلس عسكري بتهمة الاهمال والتخلي عن اداء مسؤولياته العسكرية (ج)

تعذر علينا التحصل على معلومات ذات قيمة عنه وقيل انه اصلا من أسرة في دراو بصعيد مصر وولد في دنقلة واصبح فيما بعد من الشخصيات الكبيرة (د) .

أ : المقدم كلمة فوراوية مستخدمة في دارفور تعني وزير او زعيم
او ممثل كبير لسلطان دارفور Hill R. : A. Biog. Dict. P. 395.

Ibid : P. 361.

ب -

Ibid : PP. 226-227.

ج -

ibid : P. 24.

د -

٩٥ - لم نجد عنه اكثر من كونه احد امراء كردفان .

٩٦ - عبد الهادي اغا (؟ - ١٨٨٢) .

عمل ناظرًا لغورسي التابعة لادارة طياره - اقليم كردفان -
وعمل ملاحظًا لبارا - يعد من الشخصيات ذات الكفاءة والنفوذ بين
الكبابيش - عاون الحكومة ضد المهدي وانصاره وقتل في موقعة جبل
قدير أثناء قتاله للمهدية تحت امرة يوسف باشا الشلالي .
Hill R. : A Biog. Dict. P. 9.

٩٧ - بمعنى منغمسين .

٩٨ - ظلام

٩٩ - اى كانوا على الفطرة .

١٠٠ - اسماعيل باشا ايوب (؟ - ١٨٨٤)

حكمدار السودان فيما بين ١٨٧٣ - ١٨٧٦ اختلف في امر اصله
هل هو شركسي ام كردى . اشيع انه بدأ حياته موسيقيا في فرقة
الموسيقى الخاصة بمحمد سعيد باشا ولعل هذه الاشاعة مصدرها
هوايته للموسيقى . كان يتكلم الفرنسية بطلاقة حيث سبق ارساله
في بعثة لفرنسا . ترقى سريعا في رتب الجيش ونقل الى السودان
برتبة قائمقام - خبر السودان مدة طويلة عهد اليه في عام ١٨٦٥
بقيادة طابور عسكري ارسل على عجل لرفع الحصار ، الذى اقامه
بعض الثائرين السودانيين ، عن كسلا . وفي عام ١٨٧٠ تولى رئاسة
مجلس السودان وعمل معاونا لبعض مظهر باشا حكمدار السودان
واستطاع بحكم وظيفته ان يقدم خدمات مفيدة لبعثة صمويل بيكر
(١٨٦٩ - ١٨٧٣) في عام ١٨٧٢ اشرف على رأس قوة على تطهير
سدود البحر الابيض النابتية . تولى حكمدارية السودان بأجمعه في
عام ١٨٧٣ بعد ان قرر الخديوى توحيد ادارته . تم خلال حكمداريته

وبمعاونة الزبير رحمه ضم اقليم دارفور الى السودان فرقي الى فريق مكافأة له على نشاطه ونزاهته . زاد من أهمية ادارته للسودان ما تم في عهده من تخطيط للمدن وشق للطرق وانشاء للمباني العامة وخاصة قصر الحاكم العام بالخرطوم . شرع في تنظيم الوظائف الحكومية وتوسع في زراعة القطن واستحدث بعض المرافق وخاصة مكاتب البريد استدعى لمصر في عام ١٨٧٦ وخلفه غوردون بمقتضى امر عال صدر في شباط ١٨٧٧ - (تسلم عمله في آيار ١٨٧٧) .

عمل في السنوات الثمان الاخيرة من حياته في الوظائف الحكومية العليا ، عضوا بالمجلس النيابي العالمي وهو بمثابة مجلس الوزراء ، وناظرا او وزيرا للمعارف ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ووزيرا للاشغال العامة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، انضم لعرايبي واشترك في لجنة لبحث وسائل الدفاع عن القاهرة . انسحب من الحركة ازاء اتجاهها للتطرف والعنف اشترك عام ١٨٨٢ مع اللجنة التي تولت التحقيق مع قادة الثورة العرابية . وتولى نظارة الداخلية في عام ١٨٨٣ . كان مستولا عن امتناع حكومة مصر عن ارسال النجدة التي طلبها عبد القادر باشا حلمي حاكم السودان لخماد حركة المهدي كما تسبب في استدعائه من السودان مما ادى الى استفحال الثورة وخدمة المطامع الانجليزية . تولى رئاسة الجمعية الجغرافية الملكية بمصر من ١٨٨٣ - ١٨٨٤ (١) .

Hill. R. Op. Cit. PP. 183-4.

- ١ - عبد الرحمن الرافعي : اسماعيل ج ١ ص ١٥٢ ، ٢٠٦
د . مكى شيبكه : السودان في قرن الطبع الثانية ١٩٦١ ، ص ٧٣
اسماعيل باشا سرهنك : حقائق الاخبار ج ٢ ص ٣٠٨ .
جميل عبيد : المديرية الاستوائية ص ٣٦١ - ٣٦٢

١٠١ - جمفر باشا مظهر (؟ ١٨٧٨) حاكم السودان من ١٨٦٦-١٨٧١ لا نعرف كثيرا عن حياته الاولى - عمل كضابط بالاسطول المصري من ١٨٣٠ - ١٨٤٧ ثم عمل كمحافظ لبعض الاقاليم المصرية . ثم حاكما لجزيرة ثاسوس في عام ١٨٦٣ وعين في عام ١٨٦٥ بعد حصوله على الباشوية كمعاون لحاكم السودان العام . خلف جمفر باشا صديق في حكمداية السودان فور استدعائه لمصر لرضه . زار ساحل الصومال في عام ١٨٦٧ وأكد الامتداد المصري الى تاجورة . خلال عهده ارتبط مك جبل تقلى مع حكومة مصر بعلاقات طيبة . شجع

التجارة وادخل بعض الاصلاحات الادارية . ساعد بيكر وان حذر
الغديوى من خطورة استخدام اجنبي في هذا الموقع . اشتهر بتقديره
للعلم والادب - قرب اليه الشعراء ولكنه فشل في موازنة ميزانية
السودان برغم مضاعفته للضرائب عدة مرات واستخدامه اسلوبا قاسيا
في جمعها . استدعى للقاهرة عام ١٨٧١ لمارضته مشروعات التوسع
في زراعة القطن التي رغب فيها الغديوى اسماعيل . اشتهر في
الخرطوم بعدله ونزاهته المطلقة حتى قيل انه ترك الخرطوم وعليه
دين يزيد عن الالف . عقب عودته لمصر تولى الادارة العامة للجمارك .
وعضوية مجلس الاحكام ثم رئاسته . كان على غير من سبقوه اول
حكماء عمل بالسودان وله معرفة اصيلة باللغة العربية (١)

(١) ابراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكتشنر ج ١

ص ٦٧

Hill R. : Op. Cit. : PP. 189-190.

عبد الرحمن الرافي : عصر اسماعيل ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١

عبد الرحمن زكي : اعلام الجيش

١٠٢ - المقصود به غوردون ونلاحظ أنه اغفل اسمه من كل التقرير وغوردون
باشا : هو شارل جورج غوردون ١٨٣٣ - ١٨٨٥ . ولد من أسرة
اسكتلندية عسكرية . عمل بعد تخرجه كملازم ثان في سلاح
المهندسين - اشترك في حرب القرم وفي تحديد الحدود بين تركيا
وجيرانها ثم عمل مع البعثة العسكرية في الصين من ١٨٦٠ - ١٨٦٤ ،
في ١٨٧٦ عائدا الى انجلترا . استدعى ثانية للعمل مع مصر حاكما
وزراء مصر . تم الاتفاق معه على أن يعمل مديرا للاستوائية ١٨٧٤-١٨٧٦
مقابل عشرة آلاف جنيه سنويا ولكنه اكتفى بألفي جنيه فقط
وصل غندكرو عاصمة الاستوائية في نيسان ١٨٧٤ وقدم استقالته
في ١٨٧٦ عائدا الى انجلترا . استدعى ثمانية للعمل مع مصر حاكما
في هذه المرة للسودان كله . وصل في ٥ أيار ١٨٧٧ الخرطوم وبعد
فترة قليلة بالخرطوم اتجه لدارفور حيث قامت بها ثورة . وفي شتاء
٧٧ - ٧٨ بذل محاولة فاشلة للالتقاء ببوحناء ملك الحبشة . وفي طريق
عودته تلقى برقية من الغديوى اسماعيل يدعوه فيها لمصر لمعاونته في
مواجهة ضغوط الدائنين الغربيين . ترك الخرطوم في اوائل ١٨٧٨ .
عجز عن تقديم خدمات مناسبة في هذا الميدان لقلة خبرته بشئون
المال ولذا سمح له اسماعيل بالعودة فغادر القاهرة في ٣٠ آذار ١٨٧٨

ليقوم بجولة بين املاك مصر على البحر الاحمر التي اصبحت تابعية
لحكمدارية السودان فزار بربرة وزيلع وهرر حيث عزل زءوف باشا
بزعم شدته وقسوته ثم عاد الى الخرطوم . وسرعان ما توجه الى
دارفور للمرة الثانية للقضاء على ثورة النور واخضاع سليمان ود
الزبير واطلاق الرقيق . علم في تموز ١٨٧٩ بعزل الخديوى اسماعيل
فاستقال مفادرا الخرطوم في ٢٠ تموز الى القاهرة . وبعد مهمة
فاشلة ايضا مع ملك الحبشة قدم استقالته في ١٨٨٠ ، عمل في جهات
متعددة في الهند والصين وموريشيوس . الخ . وفي ١٨٨٤ وقع
اختيار بريطانيا عليه لتنفيذ سياسة اخلاء السودان بعد ثورة المهدي .
عين من قبل مصر مرة ثانية حكمدارا للسودان ووصل القاهرة في كانون
ثاني ١٨٨٤ ووصل الخرطوم ١٨ شباط وبعد بضعة اسابيع انقطع
الاتصال بين الخرطوم ومصر وبعد كفاح مستميت من قبل حاميه
الخرطوم اخترقت المدينة وقتل كثير من اهلها على يد الثوار المهديين
كما قتل غوردون في ٢٦ كانون ثاني ١٨٨٥ (١) .

Hill R. : Op. Cit. PP. 138-140.

- ١

جميل عبيد : المديرية الاستوائية ص ١١٢

١٠٣ - اى يلقون بكل اعمالهم على اكتاف العبيد .

١٠٤ - الحله هي المكان الذى تغلب فيه اقامة عشيرة معينة وهي في المادة
لا تزيد عن كونها قرية .

١٠٥ - هنا بمعنى (تضاف) .

١٠٦ - اى الى اعتاب الخديوى .